هل بمقدور الديمقراطية أن تكون بوابة لفهم العراق؟

أ.د . منعم صاحي العمار (*)

المقدمة

بعد الذي جرى لا أحد يمتلك قدرة البت بما سيحل بالعراق، وما ينتظره دولة وشعباً وفاعلاً إقليمياً ودولياً نظراً لتداخل الرؤى المصرفة لكل دالة خاصة بعد أن صنع القدر، المصير الذي نحن فيه.

وإذا كان الوطن قد تحمل جور السنين والدهور، وهذا شأنه نظراً لتلازم الوجود أولاً ولكونه الساحة التي تتداول فيها الشؤون، وتتبادل في حياضه المواقف، وتكتب على أديمه الانجازات ثانياً، فإن اللافت للنظر إن أبناءه لم يتحملوا قسطهم من ذلك الجور. فألقوه دفعة واحدة على الوطن لينوء به تحت سطوة حراب الأهل والخصوم معاً.

والتاريخ بحقبه المختلفة، بل ودوراته التي لم تصادف الثبات إلا في العراق ابتداءاً من عصور ما قبل التاريخ مروراً بالعصور الإسلامية وانتهاءاً بالعصر الحديث شاهد على ما يجري الآن. ففي كل مرة يرى فيها الوطن نفسه ويطل برأسه شامخاً يطاول الذرى، فيزهو البناء بكل تجلياته سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وجيوبولتيكياً في ربيع الوطن الدائم ليصبح عنواناً للعراقيين وللأمتين العربية والإسلامية، يدير الزمن ظهره له بل ويقتص منه ويعدم ابناءه فرصة فهم وطنهم، الذين ظلوا يجهدون النفس في فهم الآخر ومطالبه ومصالحه بل ومؤامراته ومخططاته، حتى باتوا فاقدي القدرة على تحديد مطالبه أو فهم وجوده مسؤولية لا انتماءً فحسب، تبعاً لتضاؤل الشعور بالأنا العليا وإصرارهم غير الواعي في تبديد شروطها من أجل مصلحة أو عنوان قوة ليعدموا النفس من أجلهما على الرغم من علمهم بأنهما من الأسرار الزائلة ، حتى صارت المحنة محن مضاعفة لا تصادف أي بصيص أمل لتجاوزها طالما ظل العراقيون بعيدين عن امتلاك الشجاعة، ليقفوا مع الذات ويتساءلوا كيف نفهم الوطن؟. كمقدمة لرؤية أبعاد ما يرنو لنسجه من تجربة ديمقراطية، وليدركوا كم هم متخلفون عن بقية الأمم والشعوب، بل والجموع التي نسجت من وجودها مواقف جيرت بالكامل لصالح الوطن حتى أصبح وجوده حلاً لكل المشاكل وعنواناً للتفاخر بل وسر الهوية الموحدة.

لا أقصد من هذه المقدمة الشروع بخطاب إعلامي أو أحتمي ببلاغة نص أو أتوسل بطلاقة قلم، بل أنطلق من قول مأثور مفاده (إن العلم كنز تاجه العمل). فالوطن لم يزل يبحث عن مصيره منفرداً بعد أن هجره الزمن واغتال مكانته وهجره الأبناء وهدروا هيبته وسيادته. فمن الواجب أن يشارك الجميع في معلمة ما يعانيه، وفي المقدمة منهم الأكاديميون رداً لدين الانتماء والهوية والمصير دون مساومة على ما يحمله الآخرون من حس وطني بعيداً عن أية محاولة لسلب حرية الإفصاح عن الهموم والمطالب من أحد، بل كل الذي نرجوه أن يرتفع

(*) عميد كلية العلوم السياسية- جامعة النهرين.

الجميع بمسؤوليته ويشرع بمناقشة هادئة ومناشدة خالصة لكي نرجو لأنفسنا ونبدأ بفهم العراق، الوطن، أي وطن، انشغل به الآخرون في كل أصقاع المعمورة ، ولم ننشغل به نحن. ألا يحق لنا بعد الذي جرى أن نعاود التفكير به والمساهمة في عملية تحريك الفكر الجامد أو الذي تجمد منذ أحداث نيسان عام 2003 وعلى وفق المحاور الآتية:

أولاً: عودة لما نسميه ماضياً

التزاماً من الباحث بالوحدة العضوية لهذه الدراسة وما تستلزمه من اتساق داخلي بين مفرداتها، ولكي لا تكون هذه الدراسة مجرد خطاب توجيهي يلتزم المثالية دون ملامسة الواقع الاستراتيجي للعراق، وجب علينا الآن مناقشة ما يمكن وصفه ببانروما الحدث وساحات ومآلاته. تلك البانروما التي وجد فيها العراق نفسه محاطاً بعناوين طامحة وساحات مغرية لأداء دور، وفرص مهيأة لكي يستجمع القدرات ويراهن على السياسة التي تجاوز خطوطها مرات ومرات، لعله يجد من ينصت لما يدعو إليه وهو المتسلح بالآيديولوجية القومية أو يسوغ له دوره أو يرضى به. ولكن هذه (المرات) أو دعونا نسميها (مناسبات الانعتاق عن الجغرافية) لم تأت بثمارها اليانعة بل وحتى الفجة منها. فالقدرات انقلبت إلى أثقال، والسياسات حملت محمل المخططات غير المرغوب بها، والآيديولوجية القومية حسبت كذريعة ، والأهم الجغرافية تحولت بقدرة قادر إلى أطواق تعجيز وحصار، وكانت سبباً مباشراً لاحتلاله! لانعدام الفرصة والطموح والدور وربما لأجل ما[1].

وقد سبب هذا التوتر العجيب في المتناقضات التي لفت أية قراءة للعراق، وجوداً ودوراً، ضياعاً مريعاً بل ولافتاً للنظر لحقائق وحقائق كان العراقيون بل والعرب ومن خلفهم القوى الإقليمية والدولية يعولون على اتمامها حتى بدأ الخيط الرفيع المميز للانتاج، انتاج الاستقرار، وانتاج التوتر متهتكاً لا يعرف أحد مهالكه ولانقاط تحلله أو وهنه[2].

وهذا الأمر توضح بصورة جلية بعد انتهاء الحرب العراقية – الإيرانية، ففي الوقت الذي فرض فيه العراق بانتهائها نفسه كمتطلع قادر على صياغة ذاته خارجياً على الرغم من جراحه الداخلية الدامية التف حوله الجميع راضياً بما يحمله من تطلعات قومية كانت أم إقليمية وسادت رؤى ممكنة التحقق همها المساومة بين تحميل العراق لمهام دور محسوب وبين السماح له لكي يقول كلمته، وصادفت هذه الرؤى التطبيق لظروف وفروض شتى استحال التوفيق بينهما دون العراق[3]. وهكذا فهم العراق من لدن الآخر، ولم يفهم العراق والعراقيون

---

[1] عن أصل هذه الحالة عالمياً، أنظر محمود خليل، العولمة والسيادة ، إعادة صياغة وظائف الدولة، كراسات ستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 136، فبراير، 2004.

[2] وهي ذات الحالة التي آلت لها الولايات المتحدة بعد إنهيار الاتحاد السوفيتي كما تبدى للبعض ذلك عندما بشروا بإنهيار الولايات المتحدة لا بتربعها على العرش الدولي، للمزيد أنظر هاري فيجي وجير الدسوانسون، الإفلاس ، الإنهيار القادم لأمريكا، الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان، 1995، ص82.

[3] عن هذا الأمر واتصاله بالشرق الأوسط، انظر سيار الجميل، العولمة والمجال الحيوي للشرق الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث، بيروت، 1997، ص32 وما بعدها.

ذاتهم ليضحوا بمكاسب كانت طوع اليد، وثمار تنتظر القطاف. ولكن العراقيين استعجلوا الحصاد، فكاد الحصاد مراً، ودخل العراق الكويت مستعجلاً بتطلعه مزهواً بما حمله من مطامح كانت تحت نظر الآخر دون دراية منه، حتى تبدى للبعض إن هناك فخاً منصوباً للعراق!![4]. المهم دخل العراق الكويت لعله يستطيع بناء أو حتى بث رؤى تنميط واقعي للوقائع السياسية لمنطقة لا يخطأ جمال عبد الناصر في رده على محاولة عبد الكريم قاسم بدخول الكويت من وصفها (بأنها أكثر المناطق حساسية للغرب) ولمنطقة تزاحم بأهميتها أهمية أوربا للولايات المتحدة[5] وهذا ما ذكره بوش الأب في خطاب له في حالة الاتحاد عام 1991 عندما قال (لقد نجحنا في النضال من أجل الحرية في أوربا لأننا وحلفاءنا بقينا شجعاناً وراسخي الأيمان، إن الحفاظ على السلام في الشرق الأوسط لا يستدعي ما هو أقل من ذلك)[6]. ولم يأبه العراق بذلك وأراد من فعلة آب 1990 مقدمة لفرض نفسه على الآخر، ولم يدرك بأن الآخر هو الذي سيوصله إلى هذه المنزلة حتى دون أدنى جهد منه. ودليلنا في ذلك ما قاله ستيفن غرو بارد في كتابه (حرب السيد بوش.. مغامرات في سياسات الوهم) (إن العراق في حربه مع إيران لم يشهد أي غضب أمريكي أو عالمي على خلاف إيران. حيث كان الهرج العنيف والقاسي الذي استخدمته ليس فقط ضد الولايات المتحدة بل ضد الأقطار الإسلامية الغنية مثل السعودية والكويت بسبب أثمها الديني والأخلاقي، جعل الجميع شركاء طائعين للعراق في حربه ضد إيران)[7]. وهكذا كانت الولايات المتحدة شريكة رئيسة في خاتمة تلك الحرب بالنسبة للعراق دون دراية منه، أو دون جهد منه إظهار الحقيقة. فكان نتاج التضحيات العراقية محسوب أمريكياً، ودفعت الأوساط الأمريكية هذا النتاج باتجاه مصلحتها وإن كانت تلك التضحيات تحصد بأسلحة أمريكية يحصل عليها الطرف المقابل. (فقد كانت الولايات المتحدة مرتاحة جداً للحرب العراقية – الإيرانية وكانت تعمل بشتى الوسائل لكي تبقى مشتعلة لسنوات طوال. واستخدمت نفط الخليج العربي لإرهاق واستنزاف اقتصاديات المنطقة بإغراق الأسواق العالمية بملايين البراميل الفائضة يومياً بما يزيد عن طاقة الاحتكارات والدول التخزينية. الأمر الذي أدى إلى انخفاض سعر برميل النفط إلى سبعة دولارات في منتصف الثمانينات وتسبب ذلك في خسارة الأقطار العربية النفطية 500 مليار دولار على الأقل)[8] .

---

[4] للمزيد عن ذلك، أنظر برهان غليون، أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2004، ص21 وما بعدها.

[5] بوب ودورد، القيادة ، أسرار ما قبل وما بعد أزمة الخليج، ترجمة عمار جولاف ومحمود العايد، الشركة الأهلية للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 19891، ص115.

[6] نقلاً عن، حسن عبد الله جوهر، تفسير ظواهر التعاون الدولي في عالم الصراع من منظور المدرسة الواقعية، مجلة السياسة الدولية، العدد 124، أبريل 1996، ص63 وما بعدها.

[7] ستيفن غروبارود، حرب السيد البوش، مغامرات في سياسات الوهم، ترجمة محمود برهوم ونقولا ناصر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1993، ص24.

[8] عودة بطرس عودة، الاستسلام في الواقع العربي، وكالة التوزيع الأردنية، عمان، 1996، ص128.

وتبعاً لضيق الأفق، ولأن قضية الأمن العراقي كانت تدار بصيغة التكيفات الآنية دون أفق ستراتيجي يحكمها، ولان العراق ذهل من النتيجة الدراماتيكية التي خرج بها من حربه ضد إيران، وكأنه لم يصدق نفسه، غرر به، بل وزين له بأنه قادر على توظيف ما يحمله ستراتيجياً دفعة واحدة مأخوذاً خطأً بنظرة كلاوزفيتز للنصر وتوظيفه السريع قبل أن يفقد بريقه. فذهب للكويت مذكراً الغرباء الذين قطعوا الأوصال، والطيبين الذين تهمهم وحدة الأوطان، ونسي إن الزمن الذي هو لا تنفع معه الذكرى، ولا تشحذ عبره ذاكرة الفعل، بحاجة إلى حكم يضع له القانون ويفسره[9]. وفعل آب 1990 لم يكن بمشورة الحكم ولا برضاه. فكان الكويتيون بعد الثاني من آب فضيلين ، وكان العراقيون رذيلين، وظهر بوش كقاض محايد مثل الشريف الذي سيطبق القانون)[10] ، ليدفع العراقيون تضحيات جسام تحت نظر الولايات المتحدة ولمصلحتها، ولكن هذه المرة ليس برضالها وإنما برضى إسرائيل التي أوصلت الأمور إلى منتهاها وتقبلها العراقيون تحت شعار (أما أن نكون أو لا نكون) ليضحوا بالمحصول وبالوجود معاً. وإذ استرجع المحصول بعاصفة الصحراء عام 1991 ، فإن الوجود نفي في 9 نيسان 2003 بعد استنزاف وتعجيز اتخذ شكل الحصار المقصود الذي حول زمن العراقيين إلى محنة تدبروا آلياتها المادية دون أفق سياسي أو ستراتيجي لقراءة نهايتها اللهم إلا التحدي وأي تحدي!!.

والعراق في محنته لم يكن ليملك مقومات الأداء الاستراتيجي الناجعة والكفيلة بالتخلص منها، حتى ولو بأكبر قدر من الخسائر. فظلت النتيجة التي أعقبت عاصفة الصحراء 1991 حاضرة في ذهن المراقبين والساسة دون تبني نهج يقوضها، بل بالعكس غذيت حتى أصبحت لعبة سياسية محسوبة تدام بأفعال عراقية غير محسوبة وتلك هي القضية[11].

ففي الوقت الذي كان العراق يعول على قدراته ويتسلح بالتحدي لمواجهة تحد أكبر كانت خطواته ونزوعه للتخلص من تبعات فعله حيال الكويت والتي لم تكن لتخضع لستراتيجية محددة إلاستراتيجية الصبر على البلوى، مجرد تكيفات ظاهرها سياسة، وباطنها لملمة المواقف. بدليل إن كل الأفعال العراقية التي كانت تصدر من منطلق التحدي، لا تلبث أن تتحول إلى رضوخ لمطالب الآخر بصورة متواترة دون أن يلتفت العراق إلى ستراتيجية التعجيز التي يمارسها الآخر ضده، في ظنه إنه هو الذي يمارس التعجيز ضد الآخر. وقد أعدم العراق وفقاً لهذه النظرة مقدرات وسياسات وزمن وبناء ووحدة وطنية وسيادة ، لمجرد إن قيادته استهواها متابعة فكرة الاسترضاء لمطمح كبير وضخم لا لمطالب التخلص من المحنة. فكانت تجارب الولايات المتحدة بأفق زمني لم يحل بعد، وبأسلحة فكرية لا بأسلحة مادية. وتبعاً لتعنته، انفض الجميع من حول العراق، وبقى فريداً وحيداً في

---

[9] منعم العمار، كيف نفهم العراق، دراسة نقدية، نشرة قسم الاستراتيجية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد 2، 2005، ص4.

[10] ستيفن غروبارد، حرب السيد بوش... ، مصدر سبق ذكره، ص18.

[11] كنموذج للأدبيات المشاركة في هذا الإثم، أنظر صلاح المختار، ماهي الرؤية الأمريكية لمستقبل العالم، مجلة شؤون سياسية، العدد 1، 1994، ص111.

الساحة التي سهلت للآخر وبحجج لم تصادف الإثبات لنيل مغانمه دفعة واحدة، وبدا العراق الكفر الذي ينبغي محاربته، ووجوده عد مقدمة لسنين جراد ينبغي عدم تكرارها كما حل بأوربا في الثلاثينيات من القرن المنصرم[12].

إن مقارنة بسيطة لما حل بالعراق الآن، وما حل به بعد عام 1991 تعني تصديق مقولة ماركس بأن التاريخ يعيد نفسه كمأساة ثم كملهاة، فلن يكن هناك مسوغ لما حل بالعراق.. إلا الأداء المجدب فكرياً والمتواضع سياسياً وستراتيجياً بعد أن انعدمت البصيرة لدى أقطاب النظام السابق إذ بقوا صامتين إزاء المخاطر التي تواجه البلاد من أجل عنوان بعينه اكسبته أخطاؤه حماسة لكي يدعي نفاذ البصرة وشجاعة صبر، ولم يفهم وربما لم يدرك إن هذه الحسابات جعلت من العراق الساحة المفضلة لكي تحقق الولايات المتحدة ستراتيجيتها سواءاً بطريقة الاستنزاف أم مواصلة عمليات القصف المستمر للقوات بكل ما تحمله من تجزئة واضحة لاستراتيجية العراق على الأرض، أو بصيغة التحفز الموصل للاحتلال[13]. وهنا يصح قول ج.ف. بروان صاحب كتاب (أخاديد التغيير في أوربا الشرقية) (إن السياسة لا يمكن أن تكون سياسة ما لم تقم على نقد المخاطر المتوقعة)[14]، والعراق استسهل المخاطر فوقع ضحية لها لأنه ببساطة لم يفهم ذاته ولا قدره.

والحقيقة التي بقيت ماثلة على طول مدة الصراع بين الولايات المتحدة والعراق، هي إن العراق أصبح طرفاً في عالم صاغته نتائج أزمة الخليج وقبلها نتائج انهيار الاتحاد السوفيتي، وكانت القيادة العراقية تصم آذانها بعد كل الذي حصل أمام من يقول بأن العراق هو البطن الأكثر تأثراً بالمنطقة[15]. وتبعاً لذلك عجزت عن بناء تصور، لا شيء عدا ما كانت تفعله حيث البقاء. فكانت خطواتها بكل ما كانت تتنبئ به من حزم وقوة إرادة، كانت مجرد رد فعل، وسياسات غامضة لا تعرف كيف تصرفها وما هي المكاسب من ورائها؟. فكانت القيادة العراقية مأخوذة بطريقة قديمة ركنها العالم منذ زمن بعيد مفادها (المطالبة بأكبر شيء لتحصل على أصغر شيء) ومع الأسف كان الشي الصغير هو الزمن فحسب.

ويدعونا المقال هنا إلى تذكر ما قاله دانييال فيلبون في كتابه (ثورة في السيادة) (إن العبرة ليست بما يطرحه الساسة من أفكار وما يتبنوه من سياسات ، بل العبرة كل العبرة في مدى مواقفتها مع شرعية القواعد التي تقبض عليها القوى الدولية الحاكمة)[16]. وفعلاً كانت العبرة خراباً وتدميراً ونفياً للوجود لأننا تجاوزنا التفكير بالعراق، الذات والدولة، بل والوجود. وهذا ما توضح جلياً في معالجة القيادة العراقية لموضوعة لجان التفتيش التي استطاعت أن تكتسب شرعية عملها من الضعف الذي اتسم به الأداء العراقي وعدم وضوح مراده من قرارات

---

[12] هارولد براون، المسألة الشرقية، ترجمة عبد الهادي جياد، دار الشؤون الثقافية ، بغداد، 1998، ص23 وما بعدها.

[13] محمد نعمة الحسن، الاستراتيجية العسكرية وأثرها في صياغة الأمن الوطني، رسالة ماجستير ، كلية الدفاع الوطني، جامعة الدفاع الوطني، بغداد، 2009، ص138.

[14] نقلاً عن منعم العمار، العراق ومنظومة الأمن الخليجي، دراسات عراقية، العدد 24، نيسان، 2006، ص68.

[15] وتعد هذه الحالة من أهم عوائق الانتقال نحو الديمقراطية، للمزيد أنظر عبد الإله بلقزيز، الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي، العوائق والممكنات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص381 وما بعدها.

[16] نقلاً عن :F. Gerard, powers, Ethics policy and preventive war. www. Mondiploor. Com.

مجلس الأمن، بدليل إنه وحالما تركت تلك اللجان ، تحاور نفسها بعد نيسان 2003 حتى انكشف ما خبئ تحت مظلته. ولا يخطئ من يظن إن الولايات المتحدة وإن حققت الانتصار على العراق في عاصفة الصحراء، إلا إنها ظلت تشعر طويلاً بأنها ضحية لسنوات من إهمال الذات، وخداع الذات، وتملق الذات، والفرصة الوحيدة هي ادعاء النصر بعد أن صاغت مقدماته المادية أو وهبها لها الزمن بإنهيار الاتحاد السوفيتي[17]. ولم تجد ساحة فضلى لتتويج ذلك الانتصار، بنصر مشهود غير العراق، ولا حجة تركبها غير امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل. فحصل الركوب، وتوج النصر ليس بإرادة أمريكية فحسب بل بخطل حسابات العراق، ذلك الخطل الذي أكسب الولايات المتحدة مورداً جوهرياً لوجودها في قمة العرش الدولي بعد أن كانت تحسبه ضرباً من الخيال أيام الحرب الباردة.

وبدلاً من الركون للحكمة والتسلح بشجاعة الموقف، للرجوع للذات ولو قليلاً، وتذكر العراق، أخذت القيادة العراقية وهي تدرك جسامة ما يحيط بالعراق من مخاطر، تصدر مآزقها للمحيط العربي لعلها تحصد منه مايعينها على التحدي!! لا على معالجة الموقف. وهذا هو بيت القصيد، وتناست إن العرب بل قياداتهم هي التي صنعت المأزق العراقي وشاركت في إدامته وازدادت غروراً وهي تحسب سطوة انتمائها عربياً. فركبت الآيديولوجية وتناست إن أكثر ما يضر القيادات العربية هي المبدئية، وركبت موجة المواجهة للاستراتيجية الأمريكية وأخطأت هدفها. فالقيادات العربية كما وضحت سجالات قمة بيروت 2002 لم تزل مدينة بوجودها للولايات المتحدة، وأطلقت اللسان في المطالبة ونسيت إن العرب يريدون قطب يلهثون وراءه، لا قطب يقدم خدماته بالمجان يحملهم مسؤوليات، يريدون من يلقون عليهم مسؤولياتهم ، فضلاً عن حساسيتهم تجاه أي فعل لم يكونوا أصحاب فضل في بنائه كي يسوغونه لصالحهم ويظلوا يطالبون بثمنه مراراً وتكراراً[18]. وهذا ما شخصه بنفاذية محي الدين صبحي في كتابه (عرب اليوم وصناعة الأوهام القومية) عندما قال (إن السياسات العربية لم تزل بعيدة عن المحتوى القومي، ولكنها تدعي بأن بناءها يخرج من مثل أعلى جماعي يحرك الأمة، ولم تفصح عن مسار ذلك الاتجاه ، اللهم إلا تجاه وعي ملفق لشخصيتها. فهي بأدائها تفتت العامل المركزي للتوحد، وتصيغ منه فواصل فعل وفقاً لأهوائها)[19]. وأي نطق بمعاودة هذا الخطأ بتشكيل جديد، ولو على صعيد المشاعر القومية ، حتى وإن كان بصيغة الاسترضاء، سيجابه بعدم الرضى، لأنه ببساطة سيحمل القيادات العربية مطالب ومطالب. وهذا ما لم تدركه القيادة العراقية التي جوبهت مطالبها حتى الإنسانية منها بفك الحصار بعزوف كبير تبعاً للقراءة العربية لها وفقاً لقاعدة التخمين الاستراتيجي لما ستئول آليه الأوضاع، فضلاً عن إن المطالب العراقية كانت تطرح بطرق استفزازية لا يصلح معها حسن النية في رأب الصدع العربي.

---

[17] صلاح كمال الدين القرداغي، الأمن الوطني العراقي، دراسة في التهديدات، رسالة ماجستير، كلية الدفاع الوطني، جامعة الدفاع الوطني، بغداد، 2006، ص36.

[18] منعم العمار، توازنات الضعف العربية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 1999، ص15.

[19] محي الدين صبحي، عرب اليوم وصناعة الأوهام القومية، رياض الريس للكتاب والنشر، بيروت، 2001، ص18 وما بعدها.

وخلاصة ذلك إن العرب فهموا العراق من خلال أفعال قيادته لا من خلال ما يؤسسه وجوده من دور في الخارطة العربية. وهذا ما عجزت القيادة العراقية عن غرسه في المدرك السياسي العربي لأنها ببساطة لم تكن تفكر إلا بنفسها ولم تجهد نفسها بفهم العراق[20]، وهنا يفسر تيم نبلوك في كتابه (العقوبات والمنبوذون في الشرق الأوسط) السر الكامن من وراء تطوع العرب لتقديم الحوافز للستراتيجية الأمريكية ضد العراق، دون أن تكلف الأوساط الأمريكية نفسها جهد البحث عنها[21]. وهذا أمر استساغته الإدارات الأمريكية المتعاقبة لأنه يجعل الموقف العراقي دون مرجعية قومية تحكمه رغم كل ما جرى. ويبدو إن القيادة العراقية فهمت ذلك متأخراً، ولكنها أدركت نتائجه لتدير وجهها حيث القضية الفلسطينية وانتفاضتها المتجددة، لعلها بذلك تحرج القيادات العربية وتذكرها بوجود العراق على الخارطة. إلا أن المغزى من ذلك فهم كعنصر إرباك لا عنصر استرضاء . الأمر الذي فوت الفرصة على العراق بإمكانية حسم المتغير العربي لصالحه لينشغل المدرك الاسرائيلي ببقايا القدرة العراقية بعد أن أطمأن لتواريها[22]. وهكذا أججت الحسابات الخاطئة ، نقاش هدأ للتو، فكانت الملهاة لتدخل اسرائيل مجدداً في صياغات النزع الأخير للقيادة العراقية بعد أن شاركت بضبط نفسها في صياغة مأساتها عام 1990 ولتجعل من الولايات المتحدة مخلبها بعد أن أرتضت بمهمة التحريض على الفريسة. وفعلاً نجح الجميع، وسقطت القيادة العراقية، والعبرة المستقاة تظل قائمة إذ إن العراق خسر بجهد أبنائه لا بجهد الآخر، بعد أن عجزوا عن فهمه. وعلى ما يبدو إمارات تلك العبرة لم تزل فاعلة، طالما ستظل (الأمور غير جيدة.. أو جيدة كما تبدو ظواهرها) وفقاً للحكمة الدبلوماسية التي كان دبلوماسيو الثلاثينيات من القرن المنصرم يتداولونها عند الحديث عن الشرق الأوسط.

ثانياً: في دواعي تبني الديمقرطية خياراً.

تكتشف لنا مدارات التاريخ المتوالية، إن الشعوب، نخباً وجموعاً، وإن تمسكت بالديمقراطية كحل مجتمعي لمشاكلها وتحقيق الأداء المستقر لها بعد أن اجمعت على حويتها كمطلب مشروع وحاجة إنسانية لابد منها، فإنها اختلفت في تصريف ذلك الإجماع حتى وصلت إلى درجة الحيرة في اختيار أسلم الدروب للوصول إليه، نظراً لتعدد الالتزامات التي ترتبها تلك العملية، بل في بعض الأحيان تشتط قوى وتتراخى عزائم تضحى بسلمية الأداء لصالح دروب لا يفقهها إلا المتاجرون بالسلطة لتتشوه المطالب تحت شعارات فضفاضة لا تخدم إلا فكرة أو شريحة أو تجمعاً محدداً يصل بمطامحه إلى حد التهور ضارباً عرض الحائط بأساسيات التوجه نحو

---

[20] محمد نعمة الحسن، مصدر سبق ذكره، ص142.

[21] تيم نبلوك، العقوبات والمنبوذون في الشرق الأوسط، العراق – ليبيا – السودان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص39 وما بعدها.

[22] منعم العمار، توازنات الضعف العربية، مصدر سبق ذكره، ص43.

الديمقراطية. ولهذا ترى البعض يعلل ما يقوم به تحت مظلة المطالبة بالديمقراطية ومحاربة الدكتاتورية وحرصه على حقوق الشعوب ومطالبه في الحياة الكريمة، بالعتو الذي يصادفه من القابضين على السلطة ليحلل ما يستخدمه من وسائل ضد السلطة والشعوب معاً، حتى لو استدعى الأمر منه استدعاء الآخرين لإزاحة دكتاتور أو الاقتصاص من ظالم بكل ما يتبعه ذلك التوسل من تضحيات وو!!. وما أن يصل إلى السلطة حتى يمقت ويصادر حق الآخرين بالاستنجاد بالديمقراطية[23]. وهكذا تغدو الديمقراطية أداء براغماتياً ولا مطلباً أخلاقياً يستدعي قبل النطق به بناء صورة مثالية لما ينبغي أن تكون عليه العلاقات الحياتية بمجملها. وتبعاً لسطوة البراغماتية تلك ، ترى المطالبين بها وقد تشبثوا بالسلطة دون تكتيل الإرادة نحوها وابتعدوا عن العقلانية لينكلوا بالديمقراطية بإسمها[24].

مقابل ذلك يرى البعض الآخر، إن الديمقراطية كأسلوب سياسي إذا ما صادف القبول المعقول لها ونظمت اتجاهات الأخذ بها كستراتيجيات لها حدود في المراجعة والنقد ستتحول إلى عقيدة تتكفل بترسيخ ذاتها كسبيل لإنهاض الأمم وتنمية الأفكار وتقويم الأخلاق، لتغدو تلك العقيدة ميلاداً جديداً للوجود تنظم عبرها الاجتهادات بمختلف مقاصدها بأداء متسق الوسائل والوظائف لا مجال فيه للمزاجات أو لشذوذ التوظيف!!. حتى لو انتظم الجميع خلف تلك العقيدة براغماتياً[25]. وحسنة هذا الرأي إنه يقدم لنا الدليل على قدرة المجتمعات على توظيف الديمقراطية كقوة في البناء السياسي الهادف للارتفاع بالأجندة إلى مستوى المعطى المجتمعي المحقق لمصلحة الأمة. وهنا ينبغي استحضار هذه الفكرة في الأداء السياسي العراقي الان وحسم الولاء للعراق وطناً وأمة ، لأن المراد الذي نبغيه لا يمكن الوصول إليه إلا في رحم دولة قوية متماسكة مكتنزة لكل شروط الاستقلال والسيادة. وإذا لم يتحقق ذلك الرحم، الوعاء، فإن المراد سيكون العنوان الأول للتضحيات التي سيقدمها شعب العراق. وهذه العلاقة العضوية لا ينبغي استحضارها فحسب بل ينبغي صيانتها أيضاً[26].

وإذا ما ساد الاعتقاد لدى البعض، فإن المراد سيقترب منه أكثر إذا ما تم الانتقاص من الدولة أو تفكيكها أو إقلاقها، فإن كل العناوين التي نجهد في إتمامها من حقوق، حريات، عدالة، مساواة، تنمية، تقدم.. الخ ستكون في مهب الريح لأنها لم تصادف الوعاء الذي يلمها وصح من قال (إن الحرية خارج الدولة طوبى خادعة). وهذا ما أشر العديد من جهابذة علم النفس والاجتماع ولحقهم بذلك صاموئيل هنتغتون الذي حقق في

---

[23] الكسي دوتو كفيل، عن الديمقراطية في أمريكا ، ترجمة بسام حجار، الجزء الثاني، معهد الدراسات الاستراتيجية ، الطبعة 1، 2007، بغداد، ص267 وما بعدها.

[24] وهذا الأمر يراه البعض واضحاً عندما يفتقد أصحاب السلطة (المعارضين سابقاً) منهجاً واضحاً لإدارتها، أنظر عزيز قادر الصالحي، قطار المعارضة العراقية من بيروت 1991 إلى بغداد 2003 ، دار الحكمة، لندن ، 2009، ص334 وما بعدها.

[25] منعم العمار، العراق واستحقاقات المصير المقبل، مركز المستقبل للدراسات والبحوث، بغداد، 2004، ص28.

[26] حاتم جبر خلف، النظام السياسي العراقي بعد 2003 ومستقبله، رسالة ماجستير، كلية الدفاع الوطني، جامعة الدفاع الوطني، بغداد، 2007، ص38.

ذلك ملياً من خلال تصنيفه لتلك النوازع عبر موجات الديمقراطية الثلاث عبر التاريخ[27]، أو إلى مدارك متضاربة أشرتها جدليات الفكر المختلفة كما يوضحها أ.ل. برتراند في معرض تحليله للمضمون الحيوي للوجود البشري[28]، أو إلى المصالح المتصادمة التي أفرزها الجهد العملياتي للشعوب والدول التي وجدت ضالتها في تطرف المصالح واختلال الموازين وتقلب منحنيات الالتقاء بين فواصل التحالف والتآلف حماية للوجود أو بحثاً عن النفوذ لتأتي المحصلة بغنى فكري متواتر طور المنطق الأساسي للحراك الاستراتيجي لتلك الشعوب حاضنة التحولات المجتمعية.

ولعل أول ما يفصح عنه ذلك الحراك، الحث المتواصل لضرورة النظر للعلاقة المتبادلة بين المجتمع ومرجعياته المولدة للإنجازات والضابطة لها، والتي تعد بدورها ضمانات لتطوره وتأهيله لإنتاج عناصر أو قوى مؤثرة في إنجاز ترتيبات سياسية مستقبلية قادرة على لعب دور ما في كل العصور والأزمان. ومن بين أهم تلك الترتيبات اتخاذ الديمقراطية كوسيلة للوصول إلى المدنية، وكهدف تختصر من خلاله كل المطالب واستحقاقات المصير ويشكل عبره مستقبل الإنسانية.

وهذا يعني إن أياً من هذه القوى لم تعد نتاجاً خالصاً للحظة التاريخية بعينها بل هي ثمرة مسارات التطور المجتمعي تداخلت عوامل وفواصل متعددة في توليد مظاهرها وانضاجها وربما ضبط اتجاهاتها[29]. كما ولم تعد الديمقراطية مرحلة تاريخية تجهد الشعوب للوصول إليها، بل هي ظاهرة يتم استنباتها على وفق شروط وحاجات تختلف من مجتمع إلى آخر.

ومهما اختلفت الشعوب في توصيف إخراج محدد للديمقراطية وكيفية استنباتها، إلا إنها اتفقت جميعاً على حتمية وتاريخية الاستنجاد بالذات، قيماً ونظماً، تطلعات ومصير ، ليس لبلورة تلك الصيرورة فحسب بل وترسيخها كمهمة حاسمة[30]، إذا ما أردنا النجاعة لما نبشر به ليلاً ونهاراً. ومن هنا تبدو أهمية الاعتصام بالذات كنظم وقيم حافظة، بل ومعيارية لتحقيق النموذج الحقيقي لترسيخ الديمقراطية.

وعليه فإن الديمقراطية لا يمكن أن تستنبت دون أخذ بنائين بنظر الاعتبار[31]:

1. بناء موضوعي يتعلق ببناء الدولة وترسيخها.
2. بناء ذاتي يتعلق بالرغبة العامة لتحسين الأوضاع السياسية وتغييرها نحو الأفضل بدرجة معقولة من الحرية والممارسة.

---

[27] عن تلك الموجات أنظر مجموعة أقرأ فقط لحقوق الإنسان، ما هي الديمقراطية ، الطبعة 1، (د.ت)، ص35.

[28] نقلاً عن براتراندرسل، حكمة الغرب، الجزء الثاني، الفلسفة الحديثة والمعاصرة، ترجمة فؤاد زكريا، سلسلة عالم المعرفة، (73)، الكويت، 1983، ص25.

[29] منعم العمار، العراق واستحقاقات المصير المقبل، مصدر سبق ذكره، ص32.

[30] عن هذه المقاربة ، أنظر نجاح محمد ، التاريخ والاستراتيجيا والعقل النهضوي العربي، مجلة الفكر السياسي المعاصر، دمشق، العدد 16، 2002، ص28.

[31] منعم العمار، العراق واستحقاقات المصير المقبل، مصدر سبق ذكره، ص15.

وتأسيساً على ما تقدم، فإن المرام إذا ما أقر حاجة هذين البنائين، سيتحول من مجرد برنامج إلى مثابة ترنو الجموع لتأسيسها بجهدها بوصفها مصدراً ليس لتقنين السلطة فحسب بل مصدر للعدل الاجتماعي والتقدم. والعراقيون منذ نيسان 2003 منشغلون إيما انشغال في إرساء دعائم زمن جديد تكون فيه الديمقراطية عنواناً كبيراً لبرنامج تحرر واسع النطاق متصل الحلقات بعد انقطاع زماني طالت مدته، فكان البوح به عطشاً وتوقاً لرؤيتها كتجربة مطمحاً وسلوكاً سياسياً بل وهدفاً ستراتيجياً، لكونها تمثل مفتاحاً لبناء المجتمع الحر الذي تسود فيه الحقوق وتقر به وعبره الواجبات، وفيصل الحكم فيه المواطنة.

وعلى رغم من ذلك ظل السؤال يمور في العقول، أية ديمقراطية نريد؟ بل وهل نريد الديمقراطية حقاً؟. فبعد أن تعب الجميع من التكرار بأن الديمقراطية هي حكم الشعب بنفسه، أو رقابة الشعب على نفسه، بدأوا وكأنهم كمن يزيح الرماد عن الجمر. إذ ليس لديهم قدرة بالسيطرة عليه نظراً لما ستسفر أو تكشف عنه عمليات الأداء السياسي من تناقضات جدية غالباً ما تؤطر بصيغة الصعوبات، ذلك لأن الفكر السياسي بمجمله حمل هواجس خوف من مغبة الفشل في الوصول إلى ما يسميه البعض بـ(مجتمع حر ديمقراطي). الأمر الذي جعل البعض يترك مصلحته في بلورة حصيلة الاتجاهات التي يفصح عنها ذلك الفكر لصالح ما يفصح عنه من أدوات[32]. وهكذا بدت الديمقراطية ليس كفكرة بحاجة إلى إنضاج بل كأداة ينبغي تحديد ما تضمه من آليات هادفة لخلق توافق بين الحقوق والحريات، جوهر متطلبات النظام السياسي. وهنا بدا الخطل العراقي واضحاً لقصور النخب السياسية في تأسيس مقدمات لتلك الإداة على الرغم من قناعتها بأن الديمقراطية هي مرحلة تاريخية ينبغي خوضها وتعليمها Remark. ولكن الذي حصل إنها أصبحت محطة لاسقاط كل اخفاقات النخب السياسية لتغدو الديمقراطية العراقية وكأنها في حصار مستديم.

وقد كان من نتيجة ذلك أن انشغل الجميع في الإجابة على السؤال المركب، ما هو السبيل لترسيخ فكرة الديمقراطية وسلمية الأداء فيها والترفع عن تبادل الأدوار في المرحلة الجنينية لها وجعل المطالبة بها حقاً لا يعلى عليه؟. وفاتهم إن الإجابة بحاجة إلى مبادرة ذات نسغ مزدوج لتقيم الدليل على أحقية الترابط بين وجهي الديمقراطية السياسي والاجتماعي لا الساسي والاقتصادي فحسب، وهنا بدت الديمقراطية بحاجة إلى مصالحة وطنية، لا هدنة تاريخية، يلتقط فيها وعبرها الجميع الأنفاس ويراجعون مطالبهم ويبحثون عن قواسم مشتركة لأدائهم ويخطون طريقاً واحداً لبناء النموذج طالما إن المصلحة واحدة هي إحلال الديمقراطية محل الديكتاتورية والعدالة محل المساواة. وذلك لا يتم إلا بجذب الآخر، وتأهيله للالتزام بقدسية الديمقراطية كنهج للبناء لا ذريعة للتدمير. وتلك هي غاية الديمقراطية أولاً وآخراً، الكل الذي يجمع في عنوانه مشاغل ومطالب عديدة تختصر بالتمام جوهر الحياة كاملة مثل الانتماء ، الإرادة ، الحرية، المشاركة الساسية، العدالة الاجتماعية والمساواة، تقنين السلطة، تداول المصالح مع الآخر فضلاً عن السلم الاجتماعي والبناء والتنمية البشرية..الخ.

---

[32] عن هذه المبادلة عامة ، أنظر:

F.fukuyama, Trust.The social virtue and the creation of prosperity,N.y.Free press,1995, pp.101-103.

ثالثاً: في إشكاليات تبني الديمقراطية كخيار.

تذكرنا محاولة (ادوارد غيبسون) لتشخيص أسباب عدم استمرار مواطني أثينا على ولائهم للمبادئ الديمقراطية وأهدافهم النبيلة وقوله ((... وأخيراً، ارادوا الأمن أكثر من الحرية، أرادوا حياة مريحة، فخسروها جميعاً الأمن ، والحياة المريحة، والحرية، لأنهم امتنعوا عن العطاء لمجتمعهم، وطالبوه بمزيد من العطاء، عندئذ توقفوا عن أن يكونوا أحراراً))[33]، بما يمر به شعبنا الآن وهو في لجة بحثه عن منقذ لأنقاذ ما تبقى لديه من أمل في أن يحيا حياة كريمة بعد أن تداخلت لديه الخنادق واختلطت عليه الأفكار والرؤى. فعمد للتنكيل بمظاهر التحول نحو لديمقراطية، واستمات الآخر من أجلها حتى بدا عبرها أكثر الناس تمسكاً بالسلطة دون تكتيل للإرادة نحو الديمقراطية ، ولملم البعض الآخر جهوده من أجل الحفاظ على مستوى التوازن المعقول بين التضحية بالكل من أجل الجزء وبين من يريد الجزء ليبني الكل من جديد.

ولكي أسهل المراد، سأجهد النفس في رصف مجموعة مقاربات أظنها مفيدة للاستدلال على صعاب المرحلة الراهنة وتشخيص ما يمكن فعله إزائها. ليس لأنها الوسيلة الفضلى للوصول إلى مبتغى هذه الدراسة فحسب بل لأنها تمتلك بتواتر معطياتها القدرة على تجميع العلاقات بين المطالب المتمناة وطرحها بأسلوب تحليلي وأكاديمي بعيداً عن شطط الرأي وملاحقات الموقف الحالي فضلاً عن قدرتها في إثبات الدليل على إن المصب الأول والأخير للاجتهادات والأفعال على مختلف مشاربها ومرجعياتها، سيكون العراق، الدولة والوجود وتلك هي الضرورة التي ينبغي للجميع فهمها قبل كل شيء كونها فطنة ستراتيجية لا مجرد ترف سيتذكره البعض متى شاؤوا أو كما يحلوا لهم. ومن هذه المقاربات:

1. تغير الزمن .. أم زمن التغيير

لا أذيع سراً إن العراقيين اليوم باتوا أكثر من أي وقت مضى متشبثون بالحقيقة القائلة بأنهم والزمن جفاء. فهم وعلى غير عادة الشعوب في خلاف مزمن مع الزمن فمهما بذلوا من جهد وعطاء وملاحقة، يبقى الزمن بعيداً عنهم . ليس لأنهم ضعيفوا الإرادة وقليلوا الإمكانية بل لأنهم متواضعون في إدارة تطلعاتهم وآمالهم. فعلى الرغم مما يتصفون به من صفات، لم تزل شعوب كثيرة تجهد النفس لإمتلاكها، ما زالوا قصيري اليد في تقرير ما لهم من أهداف مشروعة. فكلما اقتربوا منها ازدادوا بعداً سواءاً بجهودهم أم بجهد غيرهم. وكلما زادت تضحياتهم قلت مكاسبهم وكأنهم ولدوا في رحم التناقض وأرسوا أسسه وعلوا معطياته. وكلما أملوا النفس بخاتمة سعيدة انقلبت عليهم وبالاً. ومتى ما عاشوا ، ولو بغفلة من الزمن فرصة عمرهم، عاد الزمن ليسرق منهم نشوتهم ولا يخرج الوضع الحالي الذي يعيشه العراقيون اليوم عن ذلك المجرى. فبعد أن منى الكثير منهم النفس بخاتمة سعيدة تظهر تباشيرها مع ما يتنفسونه من حرية !! وما يمارسونه من ديمقراطية !! وما ينعمون به من أمن

[33] نقلاً عن عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص325.

واستقرار ورفاهية حتى بدا زمن التغيير وكأنه محدود جداً لم يحسبوا ولم يتصوروا مآسيه وربما لم يتصوروها بهذه الدرجة!. وبدأ وكأنه العدو الأول والأخطر في مرحلة ما بعد التغيير فاق بحجم خطورته كل التوقعات[34].

وفي ظل غياب الوعي بما فقدوه، عاود العراقيون بسياستهم وكأنهم شعب لم يصادف بحياته أن أرسى نظم دولة وقانون، يلملمون ما بعثره التغيير وعناوينهم ويستجدون الأمن والاستقرار عبر دروب تنفي بالتمام ما وصفه التغيير من نتائج على أمل تحقيق ظفر مؤقت على الزمن ليضيعوا وبإصرار جدوى التغيير عبر تهاونهم في إبداع رباط بين الإرادة والسلطة تتلاقى عبره الإرادة ومطمحها بمهمة السلطة، بتدابير هدفها تسويغ الإدارة بالحكمة طالما بقيت تلك الوظيفة مجسدة لجوهر المشاركة الديمقراطية، حتى بدوا وكأنهم لا يقيمون وزناً لذواتهم غير مدركين لما يصنعون وسبب ذلك يكمن في إنهم نسوا أنفسهم في خضم نشوة التغيير، بل نسوا وطنهم ومسؤولية فهمه، واستهوتهم لعبة إلغاء الشخصية الوطنية والقومية، بل وإلغاء الوطن ومطالبه حتى بدا الآخر يعيب عليهم ذلك ويسوغ وصايته عليهم[35].

وإذا ما أبحنا لأنفسنا نقاش علَية ما تقدم سنجدها متمحورة في[36] :

1. إن التغيير الحاصل بعد نيسان 2003 بكل هوله لم يخرج فاعليه من إطار العملية السياسية إلى العملية السيادية. فضاع مستقبل الوطن أو على أقل تقدير بات في مهب الاجتهادات. وتلك محنة لم يدركها العراقيون إلا متأخراً.
2. إن آلية الوصول إلى السلطة بعد تموز 2003 لم تكن بجهد شعبي أو دفع سياسي داخلي، بل هبة الآخر لعناوين بعينها، ارتضى مشاركتهم بكسب النتائج المتحققة وعلى الرغم من ما تحمله تلك الآليات من هنات وضعف تبريري، إلا أن الحائزين على نتائجها لم يعمدوا حتى الآن على استغلالها لبناء الذات والوطن، وكأنني بهم أوفياء لرأي ماكس فيبر القائل ((بان القادة عليهم في مرات معينة، أن لا ينزلوا إلى الجماهير كي لا يصبحوا جزءاً منهم)) وقادتنا لم ينزلوا للجماهير ، ولم يتذكروا الوطن، واكتفوا بالاطلالة عليه عبر شاشات التلفزة!!.
3. لم توجد لحد هذه اللحظة أية إشارة على وجود فهم يرتقي إلى مستوى الخطب الذي مر به العراق والعراقيون. بدليل إن الوقائع التي حملت إشارة على ضرورة فهم سر لحمة العراقيين كمقدمة لفهم سطوة الوطن على النفوس ، لم تصادف أي تأهيل لاحق بعد أن انشغل الجميع بترتيب أوضاعه لدى الآخر لا لدى الجماهير التي ظلت في دوامة الأزمات التي لا يعرف منتهاها.
4. لم يوجد هناك تخطيط واع لما ينبغي عمله سواءاً لمواجهة المخاطر السيادية التي تفتك بالعراق والعراقيين أو تلك التي تنتظرهم. فالكثير من التحديات التي ولدها زمن التغيير باقية دون أفق استجابة

---

[34] **عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص271.**

[35] **عن ذلك في التجربة الامريكية ، راجع الكسي دوتوكفيل، مصدر سبق ذكره، ص311 وما بعدها.**

[36] **منعم العمار، العراق واستحقاقات المصير المقبل، مصدر سبق ذكره، ص18.**

لها، أو على الأقل دون تأهيل العراقيين للتعامل معها سواءاً بفقدان القدرة على الإجهار بها أو الخوف من ترك العراقيين يتعاملون معها تحت حمى الرجوع لما يسميه البعض بالحكم المطلق أو الديكتاتورية[37].

وإزاء ما تقدم ومن دون تجني على أحد، نقول إن الفرصة ما زالت مواتية لإصلاح الخراب بعيداً عن مسبباته وفاعليه. فلنرجع للوطن ونقس على مطالبه أفعالنا وأظن لا يوجد حل أسهل من ذلك شرط أن نخلص النية ونتوجه للمستقبل بوحدة مصير.

2. وحدة الهوية.. أم هوية الوحدة

في كل مرة يبدأ فيها زمن الانحسار، يصاب نسق القيم الوطنية بخلل شديد وتتراخى فيه وعبره الكثير من المسلمات والثوابت، حتى تصبح موضع تفسير وتساؤل بل وتأويل فيندفع البعض نحوها بتطرف، ويكفر بها البعض الآخر، ويتناسى الفريقان إن جوهر وجودهما ودالة تأطيره يكمنان في هوية الوطن ، لا هوية عنوان بعينه. ولأن الجميع استأسد لما تحويه اليد من مكاسب حصدها بنفسه أو أهديت إليه جزاءاً كساباً، أدار الظهر عن مقترحات اللقاء التي يتبادلون عبرها أو من أجلها المواقف كما فعلت شعوب وشعوب (فلسطين، جنوب أفريقيا، يوغسلافيا أيام تيتو)، وابتعد عن حدود التطبيع النفسي التي تستلزمها ظروف المحنة كنوع من تضميد الجراح، كما فعل العراقيون أيام الانتداب البريطاني حين أزروا الملك فكانت حصلية الجهد إنهاء الانتداب ورصف درب الاستقلال بل وإعادة ترتيب كنه السلطة التي أخذت وعبر عقود طويلة تتعامل مع التغيير الإقليمي والدولي بانسيابية قل نظيرها على الرغم من إن التغيير لم يتوقف[38]. فكانت الطلائع السياسية تتعامل مع الظروف وفقاً لمقتضيات المصير، لا ملاحقة مصالح بعينها حتى عبرت عن وطنية خالصة رغم ما يطلقه البعض من شكوك في مرجعية القابضين عليها، تلك الوطنية التي جهزت بحضورها المدرك والواقع بقدرة متصاعدة الأثر لتجاوز الخطوط الحمر التي رصفتها القوى الدولية آنذاك. على العكس تماماً لما يجري الآن رغم وضوح الهدف. فالضد لما يجري شوه المراد، والمساير له لم يزل منشغلاً عن بناء هوية الوطن حتى بات أفعالهما وكأنها مدفوعة الأجر لافترافهما عن الواقع والهدف المرصود أساساً.

والعلة في ما يجري، إننا نعيش في زمن أراده البعض أن يكون ميقاتاً لاحلال ما سمي بـ(عهر الهوية)[39] . فبعد أن مَل العراقيون تدجينهم عبر هوية محددة لا خيار حولها، لا موقف إزاؤها، اختصرت بعناوينها عناوين الوجود. ومتى ما سقطت سقط الوجود والوطن ، يعاود العراقيون الكرة من جديد سواءاً تحت باب تصفية

---

[37] د. باسمة الساعدي، التخطيط الاستراتيجي وصناعة الهدف، رسالة ماجستير، كلية الدفاع الوطني، جامعة الدفاع الوطني، بغداد، 2008، ص28.

[38] حاتم جبر خلف، مصدر سبق ذكره، ص48.

[39] عن مدلولات هذه التسمية، أنظر مارغريت غيد، الصراعات والحروب السياسية في العالم الثالث، صحيفة الحياة اللندنية، 1996/4/12، ص8.

الحسابات أو استغلالاً لفرصة أو إثباتاً لوجود فئوي أو عرقي تحسب جميعها كشروط إنتاج هدفها الأول والأخير هو تركيز البناء نحو السلطة في الوقت الذي تتطلب فيه المحنة تشريح السلطة وتبسيط مدخلاتها إلى أقصى حد ممكن لتصبح ذات أفق أدائي، لا ذات نزعة تسلطية قمعية تخرج للقمة متى ما سنحت الفرصة، خروجاً لا يخلو من ديكتاتورية يزداد عبرها وبسببها الشعور بالهوية تكلساً، ويرجم دعاة تجديدها وكأنهم خوارج. وهكذا يبدو التشكل في هذا الإطار قيمة لا مساومة عليها أو لا مجال لتأويلها. فالمبتغى هو بناء هوية الوطن – هوية لا تكون تجميعاً لإرهاصات المواقف، أو مواقف وسطية، بل قيمة يدين لها ويستظل تحتها الجميع. وإذا ما دب الخلاف بينهم استحضروا هيبة السطوة التي تمثلت الهوية الوطنية والتي اشترك الجميع في تكوينها من خلال الالتفاف حول مطالب تجسد في نطقها ملامح المصير وبصيغة المواقف الثابتة لا وجود فيها للشعارات التي أخذ البعض يكتفي باجترارها فحسب[40].

وإذا ما أردنا الحق فإن العراقيين لم يلمسوا لحد هذه اللحظة تحفزاً بهذا الاتجاه بدليل إن مطالب المصير (الانتخابات ، الدستور، الفيدرالية) لم تزل تفهم كغرس لحالة تفتت أجلة لأنها ببساطة لا تستظل بالهوية الوطنية ولا تخرج من صلبها.

ونحن بطرحنا أعلاه لا ندعي التبسيطية بل نؤشر المسار، لأننا نؤمن بأن تشكيل الهوية من جديد ليست عملية سهلة وفي متناول اليد الآن خاصة بعد أن أهدرت قوائمها ولم تزل تهدر تحت حجج شتى. وكأن الاستجابة للظروف المتغيرات لا تجد لها ميداناً تتلاعب فيه غير ميدان الهوية ، ولا تتشكل إلا عبر التكيف الإيجابي الطويل النفس مع ما يمر به العراق. ذلك لأن فعالية الهوية وقوائمها التي تتغذى عليها من أفعال الضد، وتجهض بسبب غياب الأمن وربطه على صيغة التراضي أو التشكل الآتي ذي الطبيعة اللمحية، تبقى بعيدة عن القياس ما لم تصادف بلورة جديدة لحالة الاندماج الثقافي والاجتماعي ليس بصيغة التوفيق أو التنازل عن قيمة هنا وقيمة هناك أو تتبلور بصيغة ضمانات تطالب بها فئات بعينها، بل بالاتفاق على إن التنوع في البناء الثقافي لا يمكن أن يكون عامل قوة ما لم يحس الجميع بسطوته[41] . فالمسار أو التوجه نحوه قانون أزلي لا يجوز تجاوزه أو الالتفاف عليه أو حسابه كوضع مفتعل أو حتى الاطمئنان عليه كوضع طبيعي. ولأجل ذلك، نقول ، ينبغي إدامة قانون الوجود لكي يتمكن من إعادة ذاته والتخلص بمرور الزمن من فجوات الوهم التي يحاول البعض إلصاقها به.

عند ذاك تكسب الهوية وحدتها من وحدة التوجه نحوها، وهذا ما لا تفعله القوى السياسية الفاعلة في الساحة العراقية لحد هذه اللحظة بسب انشغالاتها بالتكيف مع الحال الجديد.. وكأن المراد بعيد المنال.

---

[40] منعم العمار ، صورة العراق المسلم، دار المستقبل للدراسات والبحوث، بغداد، 2006، ص27.

[41] أحمد الديين وآخرون، الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص81 وما بعدها.

ودعونا نبحر أكثر ونقول إن إنكار الهوية وبأثر رجعي طمعاً في صياغة نموذج للأداء السلطوي لم تعرف حيثياته أو مآلاته أو حتى الصعاب التي سيجلبها التطبيق لاحقاً، يمثل تجنياً وخطأً ستراتيجياً لا تغفر الجموع لفاعليه أو داعميه أي شطط. فالهوية هنا ليست عنواناً فحسب بل هي طوق النجاة، وهي ليست تدبيراً للاعتماد المتبادل يصطف عنده المؤيدون والمعارضون لفعل أو توجه ما، بل هي التزام لا يمكن تفنيده أو التحلل منه تحت أي حجة، وهي ليست فكرة للنقاش يتداولها الهواة أو يأنف عنها المحترفون، بل هي حصيلة بناء وتفاعل يضحي الجميع من أجلها ويسوغ وجودها التضحيات المرصنة لها.

فالهوية مهما دجنت تبقى صنو الوحدة الوطنية. وعليه فإن الاستشهاد بها كعنوان للهدف الأسمى ينبغي أن يكون خارج اللعبة السياسية وآيديولوجيتها، بل فوق اللعبة السياسية كشرط وحيد لعدم تكرار حالات الإنحسار، ومقدمة لا بد منها لنجاعة النظام الديمقراطي. فلا ديمقراطية دون هوية موحدة، ولا هوية موحدة دون وحدة وطنية، ولا وحدة وطنية دون محتوى قيمي يقوم على التسامح والتآلف والتماسك والإحساس بالذات الأعلى. تلك الثلاثية ينبغي أن تكون ستراتيجية أداء للقابل من السنين إذا ما أردنا فهم العراق كوحدة بناء مستقلة[42].

ولم يكن تاريخ العراق بغريب عن هذه الاستراتيجية ، فالحداثة تشير إلى أن الالتزام بالهوية الوطنية أعفى العراق والعراقيون من شطط ساسته أو ساساتهم. فالكثير من التدابير الوطنية والإقليمية التي ولدت في غفلة زمن أو في دهاليز السياسة المظلمة، سرعان ما تبخرت أو تراجعت بعد أن مارس الشعب بفئاته المختلفة سطوة إيمانه بالهوية الوطنية وقدسيتها بدءاً من معارضته لمعاهدة الدفاع مع بريطانيا مروراً بحلف بغداد وانتهاءاً بالتدابير الأخيرة التي استهدفت تقويض وجود العراقيين وإذابة هويتهم وتفتيتها. وعبر ذلك الإحساس واستحضاراً لمرجعياته أدى العراقيون دوراً قومياً مشرفاً، وإقليمياً مسؤولاً. ولأجل معاودة ذلك الإرث بكل ما يحويه من مسؤولية لا بد أن يكون بناء الهوية الوطنية وربما إعادة بنائها مشروع حضاري مصلحته الأولى إجماع حول مطالب المصير. ومتى ما نجح العراقيون في ترسيخ أقدامهم بهذا الاتجاه، سيكتشفون إن الإحساس بوحدة الهوية المعبر بجد عن وعي متأرجح بالذات وفهم للوجود لا يلوح بمنافعه الهوية الوطنية فحسب بل يتعداه لزرع الوجود في ذهن الآخر وإجباره على تشكيل رؤيته صحيحة للعراق.

ففهمنا لذاتنا سيولد قطعاً موقعاً لوطننا في مدرك الآخر الذي سنكون وحدنا القادرين على تشكيل رؤيته لنا، لا نبتلي به كما فعلت بنا السنين الخوالي. وتلك عبرة ستراتيجية لا فذلكة كلامية أو عبارة دعائية، وإذا ما تجاوزنا أو تراخينا في استحضارها سيكون العراق بلا مستقبل وأداءه السياسي سيكون وكأنه صبر على مواجهة المعضلات لا يمتلك القائمون عليه أية قدرة في التعامل مع قضايا البناء والدفاع والتنمية أو تأهيل العراقيين لمداولتها، والأهم من كل ذلك ستكون عاقبة التراخي في ذلك نفياً للوجود.

---

[42] **منعم العمار ، كيف نفهم العراق، مصدر سبق ذكره، ص9.**

وهذا ما لا يرضاه العراقيون ولا يتسق مع تاريخهم، وهكذا يبدو فهم العراق من العراقيين مربوطاً على قدرتهم في إثبات وجودهم أولاً. لتبدأ المسيرة نحو الدور الموعود بكل ما يحمله من رؤى خلق للنموذج الذي يليق بالعراق تاريخاً ومستقبلاً. وأظن إن المراهنة ستتمحور حول الالتزام بالهوية لا على التكيف الإذعاني لأوامر الآخر.

رابعاً: التجربة الديمقراطية العراقية بين الذاتية العراقية والمطالب الأمريكية.

الديمقراطية، التي نبغيها نحن العراقيون، تختصر في حضورها كل موجبات الشروع ببناء غد أفضل يتساوى فيه الجميع، ويتحررون منطلقين لآفاق أرحب. وهكذا بدت ديمقراطيتنا مشروعاً مجتمعي الهدف لا سياسياً فحسب أو دعائياً كما يروج البعض!!. فالديمقراطية ليست مجرد آيديولوجيا أو ستار بل هي تركيبة من القواعد المتراصة والمترابطة فيما بينها تكمل أحداها الأخرى، وصولاً إلى بناء إقناع مستمر ومؤثر لجدوى الاقتراب من ذلك الهدف بكل ما تعتمد عليه من إقرار بتسليم واضح لوجود المعارضة أو وضع آليات سليمة لتداول السلطة أو مراعاة للحكمة في التعرف على آراء الأغلبية والاحتكام إليها كعنوان مجسد لحالة التوافق السياسي العام[43]. وفي خضم هذا التوق ومصداقية التوجه نحوه، تضحيات ودماء سابقة لنيسان 2003 ولاحقة لها، باشرت الكثير من الصحف الأمريكية بتجيير التضحيات العراقية ونسغها المتواصل صوب الديمقراطية لصالح البرنامج الذي أطلقته الإدارة الأمريكية بعنوان (تحدي الجيل) المتزامن وربما المتولد عن ستراتيجيتها في مكافحة الإرهاب، متناسية تحفز العراقيين لرؤية نموذجهم ومستهينة بمطالب العراقيين في الانتعاق عن سطوة الزمن الذي تختل فيه الرؤى والمواقف، والأهم إنها تنال من قيمة وهيبة العراقيين وعمق تطلعهم الحضاري فضلاً عن التاريخي لبناء ذاتهم وإنموذجهم السياسي الخاص بهم. فها هي صحفهم ودورياتهم لا سيما شؤون خارجية Foreign Affairs في عددها الأخير لعام 2006 تنشر موضوعاً متواضعاً في عنوانه وخطير في رؤاه (الديمقراطية هل بمقدورها لجم الإرهاب) بقلم جورج غاوس يشير فيه إلى إن ما يحصل في العراق إنما هو جزء من برنامج أطلقه الرئيس بوش الأبن تحت عنوان (تحدي الجيل) الهدف منه زرع الديمقراطية في العالم العربي، ذلك المسعى الذي سيؤدي بالنتيجة إلى تحسين أمن الولايات المتحدة عبر التفاني في نشر القيم الأمريكية[44].

وأصل فكرة هذا البرنامج ينص على (إنه كلما انتشرت الديمقراطية في الشرق الأوسط والعالم العربي تحديداً، فإن المنطقة سوف تتوقف عن إنتاج الإرهاب المعادي للولايات المتحدة. وبناءً على ذلك فإن نشر الديمقراطية لن يكون متوافقاً مع الأهداف الأمريكية فحسب بل ضرورة من ضرورات تحقيق تلك الأهداف). وقد استند الكاتب في توصيفه لحقيقة ما يجري وحيوية ما قامت به الولايات المتحدة في العراق، على خطاب الرئيس

---

[43] محمد جابر الأنصاري، الديمقراطية ومعوقات التكوين السياسي العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 203، 1996، ص6 وما بعدها.

[44] جورج غاوس، الديمقراطية هل بمقدورها لجم الإرهاب، شؤون خارجية ، العدد 4، 2005، ترجمة صحيفة الصباح، 2005/10/10، ص18.

بوش الأبن في آذار 2005 الذي أشر حقيقة الجهد الممزوج بمبررات وحجج لا مجال فيها للتوق العراقي. وهذه مسألة خطيرة تنال من ذاتية المشروع الديمقراطي العراقي، ومطامح العراقيين جميعاً. فقد أكد الرئيس بوش الأبن (إن استراتجيتنا الهادفة إلى حفظ السلام على المدى البعيد تقوم على مبدأ المساعدة على تغيير الأوضاع التي أدت إلى بروز التطرف والإرهاب. وهذا ينطبق على منطقة الشرق الأوسط بوجه خاص، فقد ظلت أجزاء من تلك المنطقة أسيرة دائرة الطغيان واليأس والتطرف على مدى أجيال. وحين تفرض الديكتاتورية سيطرتها على الحياة السياسية في بلد لا يعد بالإمكان أن تنشأ فيه معارضة مسؤولة، ومن أجل تحويل الأنظار عن اخفاقاتها الاجتماعية والاقتصادية تعمد الأنظمة الديكتاتورية إلى إلقاء اللوم على البلدان والأجناس الأخرى وتأخذ بتغذية عوامل الكراهية التي تقود إلى العنف. هذه هي حقيقة الطغيان الواقعة التي لا يمكن تجاهلها أو التهاون معها أو تملقها أو شراء ودها)[45].

والذي يتمعن في حقيقة هذا الطرح سيجد نوعاً من التجني حيال ما حققه العراقيون من خطوات جدية على طريق الديمقراطية. حين يربط الكاتب حصيلة الجهد العراقي الصميم بقدرة الولايات المتحدة على خلق نوع من التوظيف بين ما يتحقق على أرض العراق وبين متطلبات النجاعة للأهداف الأمنية الأمريكية في المنطقة، التي ينبغي أن تتحقق عبر الإفادة من النجاحات العراقية في هذا المجال. كما أشار إلى ذلك من قبل، هنري كيسنجر في مقالته قبل تسلم العراقيين لسيادة وطنهم[46]، وبما يجعل من مهمة البناء الديمقراطي العراقي وسيلة في خدمة الاستراتيجية الأمريكية أولاً وفي خدمة بناء الأنموذج العراقي ثانياً. أي بمعنى إن مهمة (تجفيف مستنقع الإرهاب) بحاجة إلى منفذ وربما إلى أرضية انطلاق، كما اعتادت الاستراتيجية الأمريكية على ابتكار أو وضع موطئ القدم أبان الحرب الباردة للانقضاض على الاتحاد السوفيتي وحلفائه، فوجدت في الساحة العراقية رغم كلف العمل بها ذلك المنفذ أو تلك التوطئة.

وفي حقيقة الأمر، فإن ما تقدم من رؤى تحمل في طياتها مخططاً كبيراً يتجاوز حقيقة ما يفكر به العراقيون، الذين هم أكثر من أي وقت مضى، مطالبون بالالتفات إلى حقيقة ما يتمنون ويرغبون. وهنا يبدو من الملح أن تقوم الفعاليات والأطر السياسية العراقية بالتوافق من أجل صياغة برنامج وطني موحد، وإن لم يكن رسمياً، يكون عنواناً للأنموذج الديمقراطي العراقي بما يحدده من حدود ومطالب ومهام تحدد الرؤية الواضحة حياله وكي لا يتحول إلى مخلب قط باتجاه المجتمعات الأخرى في المنطقة يدفع ثمن أدائه العراقيون، كما يحصل الآن. خاصة أن الجميع بات مدركاً لحقيقة مهمة جداً مفادها إن الديمقراطية ليست بالضرورة أفضل وسيلة لمقارعة التطرف الإسلامي الذي تشهده المجتمعات المحيطة بالعراق، ذلك لأن مرحلة التحول إلى الديمقراطية

---

[45] المصدر السابق.

[46] هنري كيسنجر، تأملات من صورة عراق المستقبل، على شبكة الانترنت:.www. Iraq gats, article, 314, top

ستكون هي الأخرى محملة بمخاطر شديدة تتغذى بالتمام على هشاشة الأوضاع السياسية الحالية. الأمر الذي يرجع الجميع إلى نقطة البداية[47].

وإذ تشير مفردات مشروع (تحدي الجيل) إلى حقيقة التزاوج بين الديمقراطية والإرهاب، فإن ما يجري لهذا المشروع من انتقادات سيسبب كثيراً من الخلل في الدفق العراقي المتجه نحو الديمقراطية. ليس لأن الديمقراطية هي الهدف الأول للإرهاب الانتحاري بل لأن الأخير سوف يكون مستنزفاً لقدرات العملية الديمقراطية وأهلها. وهذا ما يحصل الآن في العراق بعد لهاث الجميع نحو طمأنة المشاغل الخاصة بالتصدي للإرهاب على حساب طمأنة المشاغل الحياتية للمواطنين أو الجموع. الأمر الذي يعني فصلاً متعمداً بين وجهي الديمقراطية السياسي والاقتصادي. وتأمل معي مضار ذلك الفصل ونحن لم نزل نحبو باتجاه ترسيخ الديمقراطية كوسيلة للوصول نحو المدنية وكهدف نختصر فيه ومن خلاله كل المطالب واستحقاقات المصير المقبلة. وقد يبدو غاري شميث في مقاله عن طبيعة الأداء السياسي في الساحة العراقية المنشورة في صحيفة واشنطن بوست محقاً في إطلاق تصوره، بأن ما يجري الآن في العراق لم يعد هو السبيل الموثوق منه ذلك لأن تحقيق الاستقرار في العراق وبناء تجربة ديمقراطية فيه يعتز بها، ليس بالأمر السهل البتة، بل يبدو غير محتمل في المدى القريب، ليس لأن الحال في العراق، ذي الأطياف والأعراق والأديان المتنوعة والمتعددة، لم يزل خارج السيطرة وليس في اليد علاج سحري لأوجاع العراق الشديدة، بل لأن الجهد المرادف لجهد العراقيين يغرد خارج سرب ما يطمح له العراقيون[48]. وذلك تشخيص دقيق يحمل حيويته على محملين، الأول يوجه انتقاداً كبيراً لما تحمله الإدارة الأمريكية لما ينبغي أن يصل إليه الانموذج الديمقراطي العراقي، والثاني يوجه انتقاداً كبيراً للأداء السياسي العراقي الداخلي الذي عجزت أطره حتى هذه اللحظة من إقامة برنامج له القدرة على التوفيق بين المسعى المضاد لمواجهة الإرهاب، والمسعى المطلوب لإتمام الأرضية الداخلية اللازمة لإستنبات مظاهر النمو واليفاعة للانموذج الديمقراطي العراقي الذي إذا ما ظل بهذه الصيغة فإن الأمر سيحتاج إلى أمد طويل ستتمو من خلاله الأعشاب الضارة التي ربما تحمل ارتدادات غير محسوبة. وهذا ما كشف عنه مشروع بايدن حول تقسيم العراق إلى ثلاث فيدراليات على أساس عرقي ومذهبي وما دار حوله من جدل واسع بين موافق عليه ورافض له تحت حجج ومسميات وتفسيرات واجتهادات تشترك جميعها في انتظام انطلاقها من خط شروع واحد ألا وهو المصلحة الذاتية وما يتحقق منها لو عمل أصحابها مقاصة مع المصلحة العامة ومصلحة الوطن[49].

خامساً: الأداء السياسي العراقي وحواضنه الخارجية.

في خضم الجدل الحاد الذي استشرى في العراق، نخباً وجموعاً، حول رواسي المسار الديمقراطي وما ينبغي أن يكون عليه، برزت لنا العديد من الاتجاهات التي تنتظم جميعاً حول حقائق تشريح ما يجري في العملية

---

[47] منعم العمار، الاستراتيجية والديمقراطية وتناوب قوى الجذب بينهما، قضايا سياسية، العدد 16، 2009، ص11 وما بعدها.

[48] غاري شميت، الأداء السياسي في العراق، صحيفة واشنطن بوست، أيلول، 2005، ترجمة صحيفة الصباح، 2005/10/5، ص18.

[49] منعم العمار ، المشروع الديمقراطي في العراق وحواضنه الإقليمية والدولية، مجلة جدل، العدد 2، 2006، ص14.

السياسية. فقد رأى البعض إن من مستلزمات تطبيق نظام الديمقراطية والتعددية الفيدرالية، وجوب احترام الأقلية لرأي الأغلبية النسبية والمطلقة وحقها في أخذ زمام الأمور لأنظمة الحكم حسب استحقاقاتها الشرعية طبقاً لمفهوم تولي السلطة الناشئة بإرادة أغلبية الشعب لتمكنها من تحمل مسؤولية تنظيم شؤون البلاد وسلطات الحكم المختلفة لخدمة الشعب والوطن. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو ما حدود صلاحية الأغلبية وقوة هيمنتها البرلمانية في إدارة سلطة الحكم؟ . ويرى البعض الآخر ألا تكون الصلاحية مطلقة تفضي بالنتيجة إلى الاستبداد بالرأي والتصرف وتهميش رأي الأقلية. الأمر الذي يقتضي ضرورة إجراء توافق يوحد المواقف والآراء والعمل المشترك لتعزيز مسار البناء وتحقيق الأمن ولاستقرار. والظروف التي يمر بها العراق أحوج ما تكون إلى ذلك مما هي عليه من مظاهر الاختلاف والخلاف الشائعة بين أغلب فئات وأطياف الشعب العراقي فضلاً عن ظاهرة الإرهاب والإجرام المنظم. كل ذلك كان وراء أسباب تردي الأمن وإشاعة الفوضى والفساد الإداري والمالي في جميع أجهزة الدولة[50].

والحقيقة إن من متطلبات التغيير التي يتوق لها العراقيون هو وجود معارضة قوية متحدة تعتمد على أسس وبرامج وقواعد قانونية وسياسية واجتماعية واقتصادية على وفق منهج علمي وطني بناء وهادف كونها تشكل ضاغطاً على الوضع السياسي العام ومؤثراً على السلطة الحاكمة بما يعزز دورها الإيجابي في إنماء الأسس الديمقراطية السليمة لمصلحة الشعب والوطن[51].

وبعد قراءة الواقع السياسي والاجتماعي العراقي، هل تستطيع القوى المتعددة والمختلفة في أفكارها وتقاليدها وبرامجها الفكرية والتنظيمية أن تشكل معارضة فاعلة وضاغطة في داخل البرلمان وعلى مستوى رأي وقناعة الناخبين بالمنطق والحجة والموقف البناء الواضح والمخلص والنزيه من كل غرض؟، سؤال ترتبط الإجابة عليه بقدرة العراقيين على تصحيح مسار عمليتهم السياسية وتغيير قواعدها، وخاصة وإن المعارضة الموحدة في الدول ذات النظم الديمقراطية ضرورية لتحقيق التوازن السياسي بين الأقلية والأغلبية وتحقيق العدالة والمساواة بين الجميع من أجل مصلحة الشعب والمواطن.

وبهذا الصدد يمكننا طرح التجربة البريطانية التي أعطت اهتماماً كبيراً للمعارضة السياسية وتكريسها واقعاً سياسياً حتى تحولت إلى قوة بل ومؤسسة سياسية تتمتع بوضع قانوني رسمي إلى جانب الحكومة. إذ توجد حكومة ظل لها تتكون من وزراء ينتمون إلى الحزب الذي لم يحصل على الأكثرية، ولها وجود فعلي وهي جاهزة

---

[50] فاروق عبد الوهاب العجاج، المعارضة السلمية وحكومة الظل في النظام الديمقراطي العراقي الجديد، الإقليمية والأغلبية ، صحيفة الصباح ملحق ديمقراطية ومجتمع مدني في 2005/9/27، ص26.

[51] حسن حافظ، تسريع وتائر التحولات الجديدة في مرحلة ما بعد إقرار الدستور ، صحيفة الصباح، ملحق آفاق ستراتيجية، 2005/11/12، ص7.

للحلول محل الحكومة القائمة بما يؤدي أدائها إلى تحقيق التوازن داخل الهيئات الرسمية للمحافظة على التجربة الديمقراطية ويمنع الميل نحو الديكتاتورية من جديد[52].

ومع تداخل خطوات البناء الديمقراطي وثبات نتائج مسارها، بدا واضحاً أيضاً، إن العراق متجه نحو ترسيخ مظاهر الديمقراطية بكل ما تعني من امتلاك الشعب حق صنع قراراته بدرجة أو بأخرى، خاصة وإن المهمة ليست عملاً يتم تأمينه أو نقله جاهزاً بل هي مسيرة صعبة وممتدة وجهود نوعية متواصلة[53] . وبقدر ما يثبت هذا الرأي قناعة مؤداها ضرورة الابتعاد عن خيار المنطقة الواحدة التي تتصف بضعف شديد بحيث يصبح معها استحالة التحول القريب نحو الديمقراطية كما يقول (امكوباور)، فإنه يحقق دفقاً لأهلية مركزية تمثل المعيار الأبرز لتمثيل الإرادة الشعبية بكل ما تنطق به من ابتعاد عن احتكار السلطة وتشويه مظاهر تداولها. وهنا يرى (جون هيل) إن عملية التحول الديمقراطي تولد حال تفعيلها قوة معنوية عالية في المجتمع ترسخ عملية البناء الجديد على أسس من المشاركة في ظل سيادة القانون بكل ما تضمه عملية الترسيخ تلك من آليات تنظم شروط التعايش المشترك وتضمن وزن أكبر للمواطنة الفعالة. ومن هنا بدت عملية التحول الديمقراطي في العراق حاملة لعنوان نجاعتها، حيث الشعب المتحفز لرؤية نتائجها أو كما يسميه (دافيد ماثيوس) بالجمهور الطيب[54]. ذلك الجمهور الذي أفصح عن وعي وطني وحضاري جعل منه وحدة فاعلة حاملة للقوة المؤثرة التي جعلت من السلطة واحدة وقوية، إذ لم تزل عصية أمام أية محاولة للتفرقة الطائفية أو تجزئة الشعب والوطن. وهنا تبدو المصالحة، كمشروع سياسي، متحقق على أرض الواقع بدرجة كبيرة . بدليل إن حصيلة العملية السياسية كانت مثابات بناء وتوجه نحو صياغة النموذج الديمقراطي ذات النكهة العراقية والتي شكلت بمجموعها مدرسة لاستنبات مظاهر الأداء الديمقراطي ابتداءً من تشكيل مجلس الحكم مروراً بانتخابات عام 2004 ثم استفتاء 2005 وانتهاءً بانتخابات 2005 المؤسسة لبنى الانتقال نحو الديمقراطية والتي أكدت جميعها فكرة مفادها إن الديمقراطية بقدر ما هي وسيلة للتمدن والتحضر فإنه هدف يلتصق أوتوماتيكياً بالتحرر من الاستبداد وقطع الطريق أمام أية محاولة للعودة للديكتاتورية من جديد[55]. وهنا تبدو المصالحة الوطنية شرطاً أساسياً للتحول الديمقراطي لا مشروعاً متمماً له فحسب.

وبرؤية متقدمة، لح كاتب هذه الدراسة وفي العديد من المقالات التي نشرت في الصحافة العراقية وبدءً من عام 2004 وما تلاه، إلى ضرورة ابتكار صيغة تاريخية لتصحيح مسار العملية السياسية التي اكتفت مثلما اكتفى دعاتها بالتحول الليبرالي الذي استنبت شروطه على عجل وبوسائل قسرية خارجة عن الإرادة الوطنية والتي

---

[52] **فاروق عبد الوهاب الحجاج، مصدر سبق ذكره.**

[53] **عن هذه الرؤية، أنظر هنري كيسنجر، تأملات في صورة عراق المستقبل، من الانترنيت:**
www.Iraq gate, net/article/publish article, 314. shtmt top.

[54] **عبد الوهاب حميد رشيد، مصدر سبق ذكره، ص325.**

[55] **أوس الشرقي، خطباء شيعة ينددون بالدستور من الانترنت:.www. Islam on line. Net. 2004**

هجرتها الأوساط الديمقراطية حتى الفتية منها، دون التحول الديمقراطي. الأمر الذي جعلنا نقر بأن العملية السياسية التي تجري الآن في العراق عملية ليست سياسية وإنما تدابير أريد بها أن تلبس هذا اللبوس[56]. فعناصرها لا يملكون من أمرها شيئاً لا من حيث التوقيت أو الأداة أو الاختيار، والأدهى من ذلك ظللت مادتها بالآمال العراض، وتمت قيادتها تحت أوهام وأوهام بدليل ما نحن اليوم بحاجته حيث تهدئة نوازع الضد التي انبتتها العملية السياسية من فقدان الأمن وافتقاده على الزمن المنظور ومن عوائق غير مفهومة لإجراء مصالحة شعبية تاريخية ومن تبديد للشعور بالهوية، ومن تعميق الهويات الأثنية والطائفية المردفة بتوجهات تحمل في ثناياها نذراً سيئة لمستقبل وجودنا كوطن، ومن اختلال عميق لصياغة المدركات الوطنية. ذلك الاحتلال الذي رسخ واقعياً في عملية تداول السلطة بخارطة اثنية وطائفية وعرقية تتغذى على مظاهر الانقسام تحت مسميات مختلفة تحمل في لفظها سر التوحد وهي بعيدة عنه.

والطامة الكبرى، إن وثيقة الدستور وفرت قانونياً ودعائياً غطاء لديمومة ذلك الاختلال حتى بدا الشعب بأطيافه المختلفة بعيداً عن الوفاق والقرار الموحد وهو في أمس الحاجة إليهما، ليغدو مقيداً ومحاصراً بنذر الشقاق بدلاً من أن يكون منفتحاً لصياغة نموذجه الديمقراطي ومحبطاً للطاقات بدلاً من تحفيزها لتأسيس عتبة انطلاق موثوقة الخطى باتجاه بناء مرئي ومحسوب ليس همه تبرير الشرعية بل صيانة الهوية وصياغتها من جديد. وهذا هو جوهر الاستحقاق الديمقراطي[57]، الذي أدير، مع الأسف، بأدوات غير سليمة تتغذى على حالة الافتراق الواضحة بين أطر ومسارات ما سمي بالعملية السياسية وبين حواضنها الشعبية (القواعد)، ذلك الافتراق الذي توسع في ظل الأجندة الغاطسة والبناء الخفي المليء بالحسابات الخاطئة مقابل توق شعبي عارم لامتلاك ممكنات الجذب، وتوق لاتساق الأهداف من النوازع الأخلاقية المولدة لحظوظ الوفاق والاتفاق المنتجة بدورها للخيارات الأساسية التي تمثل بتواترها صورة ما يسعى الجميع لرؤيته على أرض الواقع. وهكذا تبدو العملية السياسية برمتها عنوان مهدد بالنكوص في أية لحظة تلوح بها صيغ وآليات الحراك السياسي والاجتماعي المغذية لصياغة الهوية الوطنية من جديد حتى بدت الأخيرة تعاني قصور إطارها البنائي بعد أن استبشر العراقيون بأنهم أمسكوا بما أسماه (أيزنغر) بـ(بنية الفرصة السياسية)[58] الممتلئة بمحصنات ضد أسماها (مايكل هوارد) بـ(النفس الثقيل والمشؤوم الذي يتوعدها). ذلك القصور الذي أفصح عن نفسه بدوامة عنف مأساوية لاح كل الصعد لا سيما الصعيد الاجتماعي (العنف الاجتماعي) والذي يتمثل بالقتل والسرقة، الصعيد السياسي حيث العنف الاجتماعي – السياسي والذي يشمل العنف الطائفي أو العرقي والتمرد، والعنف السياسي – الحزبي وتمثله أعمال الميليشيات ، فضلاً عن العنف العابر للحدود والذي تمارسه المخابرات الأجنبية لا سيما الإقليمية منها فضلاً عن

---

[56] منعم العمار، مستقبل العملية السياسية في ظل الدستور الدائم، صحيفة بغداد في 2006/6/20، ص3.

[57] منعم العمار، العراق واستحقاقات المصير المقبل، دار المستقبل للدراسات والبحوث، بغداد، 2004، ص132.

[58] عن هذا الوصف أنظر:

P.X. Eisinger, the conditions of protest Behavioran American cities, American political scince Review, No. 67, 1973, pp. 11-28.

الأجهزة الاستخبارية الأمريكية والتي راح ضحيتها لا سيما بعد أحداث سامراء الأولى 2006 والثانية 2007 مئات الألوف من العراقيين فضلاً عن تهجير الملايين من العراقيين في الداخل والخارج.

وفي ضوء ما تقدم من تحليل معمق لرواسي العملية السياسية، لم نزل أمام ظهور متكرر لرغبات ترحيل الأزمات إلى الساحة العراقية من أطراف معروفة، لتقبع مزايا العملية السياسية في أذهان الساسة الذين ما فتئوا منشغلين في إبدال المثالي من الأهداف بواقعية الآليات، كما يرى ذلك رئيس مجلس النواب السابق، أو في استيفاء ما أسموه بالحقوق والاستحقاقات الانتخابية دون مبالاة بمشاركة الآخرين الذين اكتسبوا مثل هذه الحقوق والاستحقاقات، حتى إذا ما تفوه أحدهم باستجماع القوى من أجل إيجاد درب محدد يرتهن بمسميات حكومة الوحدة الوطنية، أعيد قسراً إلى دروب أشبه بما أسماه (غوته) بـ(الفاوستية)[59]. ففي الوقت الذي نحتاج فيه جميعاً كما نعبر عن ذلك يومياً ونحن نخوض متاهات ومخاطر الحياة اليومية إلى إدراك السر الإلهي لتجنيب العراق أسوأ الاحتمالات، يفكر ساستنا بالمنجزات إذ لا نستغرب أن يتوارى فرح العراقيين بتشكيل حكومة ما يوم ولادتها. لأن المهمة الأساس لم تتعلق بفرصة أو لحظة التشكيل فحسب بل بقدرة تلك الحكومة على علاج ما ورثته من الحكومات الانتقالية حيث التركة الثقيلة والملفات الشائكة والمعقدة. وهنا يكون الأداء الحكومي معياراً لتقويم محصلات العملية السياسية. وهذا ربما هو السبب الذي دفع دولة رئيس الوزراء (نوري المالكي) بإعلان مبادرته في 25/حزيران/2006 للمصالحة الوطنية من أجل ترسيخ قواعد الوحدة الوطنية وتحقيق الانسجام بين مكونات الشعب العراقي، وترسيخ الروح الفعالة، ورفض التمييز على أساس المذهبية والعرقية والحزبية السياسية واتباع طريق الحوار الوطني الصادق المرتكز على الشرعية الدستورية والقانونية واعتماد خطاب سياسي عقلاني وموحد من جميع الفعاليات السياسية، هذه المبادرة التي مثلت مفرداتها أساسيات الحوار في مؤتمر الوفاق الوطني الذي عقد في القاهرة عام 2005، ووثيقة العهد الدولي عام 2006 ومؤتمر شرم الشيخ 2006، ووثيقة مكة 2006، ومؤتمر بغداد 2007. كما وأحتلت مفردات هذه المبادرة مكانة مهمة في تقرير لجنة بكر – هاملتون عام 2006 إذ ركزت معظم التوجهات على اتباع الحل السلمي في معالجة المشكلة العراقية والعمل الجاد على تفعيل المصالحة الوطنية قبل أي عمل كونها (الفاعل الأساس لنجاح العملية السياسية ووقف أعمال العنف كافة والتهجير القسري) على حد قول الرئيس بوش الأبن في كانون ثاني 2007.

ومع ذلك ظل الأداء السياسي العراقي يعاني إشكالات كثيرة منها :

أ. إن محنة التغيير التي شهدها العراق، شعباً ووطناً، لم تكن محنة سياسية تعنون بعنوان الانتقال إلى الديمقراطية كوصف لما ينبغي أن يكون عليه شكل الحكم في العراق، بل هي محنة شاملة تبدأ بتغيير إرهاصات الوعي وأنماطها عند المواطن وتنتهي عند تغيير قواعد الأداء السياسي العراقي.

---

[59] **حاتم جبر خلف، مصدر سبق ذكره، ص77.**

ب. إن ما تزخر به خارطة العملية السياسية من قوى وتفاعلات وتكتلات وإن جاورت الصواب في بعض مضامينها، إلا أن زمنها وما ضمه من أحداث وسلوكيات لم يزل متخم بالعديد من الأزمات التي يهدد انفلاتها بعواقب خطيرة على العملية السياسية. مثال ذلك التكتل الطائفي، المحاصصة الطائفية، عدم وجود برامج وطنية محددة للفعاليات السياسية، ضعف مساحة وهامش حركة مؤسسات المجتمع المدني، والأهم ضعف نسغ الاتصال والتواصل بين هذه الفعاليات مع الحكومة المنتخبة أو مع بعضها البعض[60]. الأمر الذي جعل تلك الفعاليات بشرذمتها غير قادرة على بناء رؤية موحدة تأتلف جميعاً حول مديات الالتزام بالمصالحة كعنوان لبرنامج أداء موحد. وهو ما أفرد المجال واسعاً أمام ظهور العديد من التحديات، ومنها:

1. اختلال العلاقة بين معطيي الديمقراطية والمجتمع المدني الذي لم تزل مؤسساته بحاجة إلى دعم ورعاية وتوجيه ليس لأنه عملية الارتباط بكل ما تستدعيه من استنبات شروط الولادة لمؤسسات المجتمع المدني تحتاج إلى جهد مضاعف، بل لأن فكرة المجتمع المدني في العراق ما زالت ضبابية حتى تحولت إلى مشكلة اجتماعية خطيرة مؤثرة سلبياً في حركة التحول نحو الديمقراطية كونها بدت وكأنها مهمة لحظية بعيدة عن عمقها التاريخي ومقطوعة سبل الاتصال مع موجبات التطور الحضاري للعراق مجتمعاً ووطناً[61]. وهو ما أفقد مشاريع المصالحة الوطنية شعبيتها فضلاً عن تاريخيتها.
2. وقوع مقدمات الوحدة الوطنية تحت تأثير شخصنة التغيير، لقد جاءت العملية السياسية وفعاليتها بالديمقراطية كخيار مجتمعي أرضاً كونها أقيمت أساساً على ثقافة الاقتصاص من كل شيء حتى تشكل لدى الجميع وعي مسيس، كما يقول (هيجل) وعي يرمي إلى أن يتجاوز نقصه على حساب الآخرين مولداً فجوة كبيرة تغري الناظر إليها لكي ينظر للذات على هيئة مستقبل. وهذا كله أمر سلبي كونه يجعل الواقع مربوطاً على التحقق المستمر تاريخياً في ظل غياب نسق الأداء الفاعل. لذا لا غضاضة في القول إن مستقبل كهذا هو مستقبل منبت للاستلاب بكل صوره ما دام ينظر للممكنات كأرض بكر لا تنفذ في حين تغدو عملية إعادة التنظيم للمعطيات على أرض الواقع عملية صعبة للغاية تصطدم بتحول تلك المعطيات أساساً إلى ممارسات من الصعب على الجميع ربطها باتجاه قيم واحدة. وبقدر ما تؤسس هذه الحالة صعوبة في النظر للواقع بكل تجلياته والتي تحمي بوجودها،

---

[60] رجائي فايد ، المأزق العراقي، مشكلات بناء الدولة في مجتمع تعددي، كراسات ستراتيجية، العدد 137، 2004، القاهرة، ص8 وما بعدها.

[61] عن أساسيات ذلك القصور، أنظر فالح عبد الجبار ، الدولة ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق، مركز أبن خلدون، القاهرة، 1995، ص6-7.

تبعاً لشخصنة التغيير والتي ستفضي يوماً ما إلى الديكتاتورية، تؤسس الفرق بين أحكام الوجود وقوانينه وأحكام القيم التي ينبغي أن تسود وسطوة الالتزام بها، فإنها ستسوغ تشكيل واقع مخالف تقل فيه وتتناقص فرص الخلاص الإنساني التي حتى لو بدت واضحة، فإنها ستبدو انفعالية تشد الفرد لطائفته وعرقه وعنوانه وبما يحجر على العقل الجمعي تلمس دروب الاستمتاع بحريته. وليغدو الجميع ملكيات خاصة التي إذا ما تجدد الصراع في أية لحظة، تعطل حتى الأمل، تلك هي بانوراما الصراع في العراق ولا نقول العنف، صراع إرادات فئوية وجزئية، صراع يتغذى على حالة الانقطاع بين آيديولوجية الانقاذ والنظام السياسي[62]، وهو ما ابتليت به برامج المصالحة الوطنية لحد هذه اللحظة.

3. غموض آفاق التغيير السياسي في العراق، إن مكمن الإشكالية في النظام السياسي العراقي يتركز في البناء الخاطئ للدولة العراقية الحديثة سنة 1921 والذي أسس على تجاهل وإقصاء وتهميش مكونات أساسية في المجتمع العراقي، مما استلزم بروز سلطة الاستبداد والديكتاتورية كضرورة لحفاظ الأقلية الحاكمة على سلطتها واستمرار ديمومتها. ولعل أخطر ما في التاريخ السياسي للدولة العراقية هو بروز مفهوم (الدولة المؤدلجة) ومنذ مطلع الستينيات من القرن المنصرم وبشعارات قومية وعقائدية زائفة القصد منها ترسيخ الاستبداد والديكتاتورية[63]. إن أدلجة الدولة العراقية بجميع مؤسساتها وهياكلها السياسية والإدارية جعل الدولة العراقية جزءً عضوياً وبنيوياً سياسياً وآيديولوجياً من السلطة الحاكمة، نتج عنه تغيب بقايا مفهوم المواطنة لتجعل بدله مفهوم الولاء للسلطة الحاكمة، وهو ما بدا وكأنه الأساس الذي بني عليه مفهوم المصالحة ومشروعها.
4. كثرة القضايا الخلافية المعطلة لنجاعة إقرار الدستور الدائم، إذا ما إلتفتنا إلى حقيقة التحول الديمقراطي الذي نحن فيه، نجد الدستور وكأنه خيار مهمته ضبط التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فعلاوة على إغفاله الإشارة الواضحة للكثير من ممكنات التحول الديمقراطي كالإعلام والجامعات وضرورة حمايتها وصيانتها واحترامها، أهمل كلياً الإشارة إلى الاحتلال وما يترتب عليه من علاقات بين العراق وقوات الاحتلال على مدى الزمن القادم، والأهم تهاون الدستور في وضع أسس البنية المؤسسية الملائمة للتحولات المرتقبة بما يخفض إلى أقصى حد ممكن احتمالات الصراع واللاانتظام في الحياة المجتمعية. وإذا لم ينتبه القائمون على الدستور ومراجعهم إلى مثل هذه الحقائق، فإن اختلالاً حقيقياً سوف ينشأ بالتواتر مع ما يشهده الدستور أساساً من تخمة في مظاهر أداء مختلف عليها. وإذا ما طبق

---

[62] **منعم العمار، الوحدة الوطنية وشخصنة التغيير ، صحيفة بغداد، بتاريخ 2006/8/16، ص8.**

[63] **عبد الرزاق حسين النداوي، آفاق التغيير السياسي في العراق، صحيفة الصباح، بتاريخ 2005/12/24، ص4.**

الدستور بما يحويه الآن، فإن المعارك السياسية ستتدلع والخاسر الأكبر هو الشعب خاصة وهو يعاني ارتباك العقل الجمعي وفقدانه لأهم مسانده حيث التضامن الجمعي لا الاجتماعي فحسب. الأمر الذي يجعلنا نقرر بأن مسارات العملية السياسية الجارية الآن وقد بدا الدستور مسانداً لها ستوصلنا عاجلاً أم آجلاً إلى نمطين من الصراع والمعاناة، حيث صراع بناء الهوية الوطنية التي نرى قوائمها وقد تهاوت، والصراع بين الالتزامات الفئوية والطائفية، وكلا النمطين تهديد لحرمتين (المواطنة والكيان الوطني). وهذا ما يزعزع الثقة بالمصلحة كخيار منقذ خاصة في ظل احتدام الخلاف دون أفق حل محدد، حول العديد من المسائل كالفيدرالية، العلمانية، حقوق المرأة، قانون الانتخاب، قضية كركوك، إدارة الموارد الطبيعية وغيرها.

5. إشكاليات العمل الحزبي في العراق، والتي يمكن حصرها بـ[64]:

أ. بطء سير العملية الديمقراطية في العراق، إذ ما يزال العراق يمر بالمراحل الأولى للديمقراطية نتيجة لعدم توفر الفهم والإدراك الحقيقي لمعنى الديمقراطية فضلاً عن عدم تبلور مؤسسات الديمقراطية التي لم تزل أطرها غير واضحة المعالم في العراق. فعلى الرغم من إن الخطاب الديمقراطي هو السائد في الساحة العراقية، إلا أن العملية لم تزل دون المستوى المطلوب.

ب. تنامي ظاهرة عدم الثقة في الساحة السياسية العراقية لا سيما على المستوى الشعبي. فالمواطن العراقي بشكل عام ما يزال يرفض إمكانية إنضمامه إلى حزب من الأحزاب الموجودة في الساحة العراقية. وهذا في حد ذاته عامل كابح بوجه توسيع قاعدة الأحزاب الجماهيرية.

ج. حداثة التجربة السياسية والحزبية في العراق، فقد عاش العراق والشعب العراقي لمدة طويلة في عزلة كبيرة عن العالم الخارجي وعزلة داخلية عن ممارسة العمل السياسي الحزبي بل أصبح المواطن العراقي يبتعد عن الاهتمام بالقضايا السياسية والحزبية لأنه يريد البقاء حياً.

د. عدم إصدار قانون (تنظيم الأحزاب في العراق) يعمل على تنظيم وصياغة العملية الحزبية بالشكل الذي يجعل منها عملية ذات فاعلية ودور في إنجاح العملية السياسية في العراق ويضع الأسس الصحيحة لممارسة العمل الحزبي فيه.

كل هذه الإشكاليات وبتواتر تأثيراتها السلبية، أخذت تقلل من حدة النزوع نحو المصلحة الوطنية التي بدت، وكما يرى البعض، جزءً من أجندة سياسية تطمح لتلبيتها بعض الأحزاب دون غيرها. وهذا ما يفسر لنا تكرار العزوف من لدن الأحزاب للمشاركة في فعالياتها المتعددة.

---

[64] **حاتم جبر خلف، مصدر سبق ذكره، ص72 وما بعدها.**

6. تنامي ظاهرة النعرات المذهبية المغذية للعنف، إن العراقيين الذين ما فتئوا يستدرون عنوان عطفهم الكلي من الوطن، وجدوا أنفسهم مضطرين مسايرة معادلة جديدة مفادها إن الذات لا يمكن أن تستقيم ما لم تدرك حقوقها المستلبة. ودرب ذلك الإدراك لا يمر من دون التخلي عن وحدة الوجود ولو لمدة، وهجر ما تستلزمه من تضحيات من جنس النضال[65] . وكأن الأمر هو مجرد إدارة لا نسغ تاريخي للتكون. وهذا عين ما سعى إليه المحتل، أشغالاً وتحدياً واختلالاً، مستخدماً أساليب شتى. فبعد أن طمح بالوحدة أخذ يدمر الذات دون إعلان مسبق مستعيناً بتجارب استيطانية لأرض أقام عليها وحدته. وكما يقول (كولن باول وزير الخارجية الأمريكي الأسبق) لاغياً أرث الوجود وسطوة الانتماء وقدسية الانجاز لدى العراقيين الذين لم يتصالحوا تحت هذا الظرف وضغطه مع ذاتهم ليرسوا دون إدراك مستنير مقدمات لصراع داخلي حاد ينفي ذاتهم بعد أن يشظيها بدعوى إن (الذات بكل ما تحمله من أطياف وأعراق لم تحصل على حقوقها، فكيف لها أن تتنازل عنها من أجل الذات العليا؟). والأهم كيف لهذه الأطياف أن تتناسى أرثها الصراعي مع بعضها البعض والذي أدى إلى التعسف في معاملتها[66].

والحقيقة، ومع سيادة تصور كهذا، ذهبت الأطياف والطوائف والأعراق العراقية إلى أبعد من التعسف البيئي إلى محاولتها لإلغاء الآخر وتشويه صور التآلف التاريخي ورابطة التوحد، فأخذت تناقش بدائل أقل ما يقال عنها إنها ولدت في عقلية غير تلك التي تحملها الذات العراقية، كالانفصال وحق تقرير المصير والفيدرالية المتطرفة التي تتغذى على مواءمة الطائفة مع الجغرافية، وكأن الذات العراقية غريبة أجنبية بل واستعمارية. ولكي تحيا من جديد لا بد لها من ردة تاريخية عاتية تحت مظلة الحصول على الحقوق الخاصة وإن الأخيرة تمثل خطوة لا بد منها لإعادة تشكيل الوحدة الوطنية من جديد.

مقابل ذلك لم يزل الأداء السياسي العراقي الداخلي صريع التدخلات الإقليمية ، إذ لا غضاضة في القول، إن جيران العراق سيكون، لو أخلصت قياداتهم النية وعرفوا ما وراء الأكمه، لهم دور حيوي لنجاح الديمقراطية في العراق خاصة وهم الذين باركوا رسمياً احتلاله من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. ولكن ما حدث، إن الجيران عدّوا العراق ساحة منازلة فضلى لمطامحهم دون أدنى اهتمام من الولايات المتحدة بذلك. مما جعلهم شركاء أصلاء في سياسة الفوضى الأمريكية في العراق، إذ غذوا بصورة مباشرة أو غير مباشرة العنف الطائفي خاصة والإنفلات الأمني عامة في العراق، الأمر الذي فرض وبصورة ملحة ضرورات علاج ما يقومون به من أدوار سلبية على حساب الأمن الوطني العراقي.

---

[65] فاروق عبد الوهاب حجاج، مصدر سبق ذكره، ص26.

[66] منعم العمار، صراع التدابير، دراسة في معادلات الوجود للذات العراقية، صحيفة بغداد، بتاريخ 2006/4/3، ص3.

وقد تنبهت لجنة بيكر – هاملتون في تقريرها المقدم لبوش الأبن إلى ذلك وأشارت إلى أن السياسة الأمريكية في العراق لا ينبغي أن تركز على الاستراتيجية العسكرية فقط وإنما على الحصول على التزام وتعاون جميع جيران العراق أيضاً[67].

فعلى الصعيد التركي، فإن موقع العراق الاستراتيجي يزيد من تعقيد الأمور. فالمشكلات في شمال العراق، خاصة احتمال قيام دولة كردية مستقلة، يمكن أن تدفع إلى تدخل عسكري تركي. وينبغي أن تبقى الولايات المتحدة ملتزمة بالسلامة الإقليمية للعراق حتى إن كان هذا يعني إحباط مطامع تركيا أو الأتراك في مدن أساسية مثل كركوك.

أما على صعيد إيران، وكما قال (توماس. دي ماك توغر) أو كما لاحظت مؤسسة بروكنز (فإن بلقنة العراق، هي وسيلة لتعزيز القوة الإيرانية في الخليج) . ولهذا فإن تحقيق هدف واحد من الأهداف الرئيسة للاحتواء المزدوج ألا وهو اسقاط النظام في العراق جرَ إلى الساحة أحد أهم السيناريوهات التي كان يخطط لمنع حدوثها وهو التأثير الإيراني القوي، فضلاً عن كون إيران من أكبر المراهنين المتطلعين إلى استمرار التمزق في العراق، وبما ينبئ بحرب إقليمية أوسع تتبع ذلك التمزق ويجعلها أمراً محتمل الوقوع. خاصة وإن الولايات المتحدة أمامها فرص ضئيلة لتجنب مثل تلك الحرب، لأنه وكما أشار (ماك توغر) ، فإن التورط الأمريكي في تقويض الديمقراطية في العراق (يجعلنا مسؤولين عما يحدث بعد ذلك)[68]. وهذا ما لاحت بوادره مع احتلال إيران لبئر الفكة النفطي.

سادساً: ما ينبغي فعله كي نفهم العراق؟

لا اعتقد إن السؤال، بعد كل ما تقدم، ينحصر بماذا سيكون عليه العراق؟ كمدخل مناسب للبدء بصياغة فهمنا له، بل علينا أن نناقش كيف يمكن لنا إعادة صنع العراق بدءاً من ترتيب مفاصل القوة وآليات ترجمتها، وانتهاءاً بتأهيل العراقيين لأداء دورهم في تلك المهمة وبكل ما يحملونه من عناوين دون فصل انتقائي، ودون تجاهل للآخرين تحت حجج لم يعد لها وجود إلا في الذاكرة، حتى تندمج تلك العناوين بعضها مع البعض الآخر في سياق تفاعل مسيطر عليه إرادياً، لا أن يترك توليفها إلى الآخر. وتلك سنة ستراتيجية اعتاد الجميع على رؤيتها سواءاً على وفق منظور آيديولوجي أو عملي.

وإذا كان العراقيون قد تجاوزوا النظر للعملية الديمقراطية من زاوية الاختيار والتفضيل لصالح التطلع لرؤية نظامها وقد تبلور بصيغة الأنموذج الذي يتولى كما يقول (تارو)[69] تأسيس الدولة الجديدة التي تقوم على أساس التراصف السياسي بين مختلف الأطر السياسية التي تعتصم بالانفتاح المجتمعي قانوناً، وبأدامة التحالف

---

[67] نقلاً عن أخبار BBC بتاريخ 2006/12/7.

[68] نقلاً عن علي حسين حميد، القوى الإقليمية والقوى الكبرى، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2007، ص365.

[69] منعم العمار، المشروع الديمقراطي...، مصدر سبق ذكره، ص84.

من أجل الاستمرار والانقاذ من الارتداد المضاد، أو الانغلاق والجمود دستوراً لها وبما يدعم جهودها في تأهيل الجموع لا تلقينها لمدة محددة، سياسة عامة سرعان ما تدار بالعنف، فإن أداءهم الواقعي بخصوص نسج انموذجهم الديمقراطي لم يزل بحاجة إلى فطنة أكبر، وقدرة على ابتكار منظومات استهلال واستباق استدلالية، ليس لمكامن الخطر بل لمواطن النجاعة أيضاً.

وعلى الرغم من حضور هذه السنة مبكراً منذ نيسان 2003، فأن جوهر ما يجري هو إحلال علاقات أداء وقتية محل علاقات بناء دائمية تحت حمى هواجس التضرر والاختناق. الأمر الذي يعيد الدورة – دورة الزمن من جديد ، ولكن هذه المرة موشحة بعيب بنيوي يغطي باتساعه كل ساحات الأداء ، خاصة بعد أن طغى عليه البعد النفسي أكثر مما طغى عليه البعد الاستراتيجي أو ما يسميه البعض ويرنو إليه (الحلم بالمستقبل) . وكانت نتيجة شيوعه إن أفصح عن خلاف جذري بين دعاة البناء من جديد، وبين دعاة الترميم السياسي على اعتبار إن ما جرى نتيجة لعقود طويلة من التدمير السياسي.. بكل ما تحمله النتيجة من ابتعاد عن المطلوب حيث فهم جماعي للعراق الجديد – الأصيل.

وإذا كان البعض قد رأى في ذلك الخلاف محطة للنقاش وتوقف عند وصف بل ورصف الاستراتيجيات اللازمة لمداولته على وفق مالاحه من ضرر بين ، فإن البعض الآخر اكتفى بالإطلالة عليه من الجانب السياسي فحسب كونه الدرب الذي يتم عبره تسوية القضايا العالقة في زمن التغيير، وكلا الفريقين نجحا في مساهمات، ولكن دون الالتفات للعراق وللوطن وما يعانيه، أو حتى الانشغال بما ينتظره من شواغل على الصعيد الخارجي وساحاته. الأمر الذي فهم من البعض بأن الساحة مهيئة، وبفرص ذهبية لرؤية العلاجات، من خلال شد عاطفي أو عصابي، على الرغم من المخاطر المتوقعة التي ستجلبها تلك العلاجات بدءاً من الحساسية التي تفرضها معاملات تبادل المواقف.. وانتهاءاً بما يراه الآخر من خيارات تحسب كاتفاقات خارج إطار التفاعل الداخلي. ولو لم تأخذ المرجعيات القيمية دورها في تحويل الانظار للوطن الأعلى ومصلحته، لساد ما لم يكن بالحسبان!!.

وتلك المعضلة تحتاج منا إلى وقفة جدية سنناقشها بإطار أكاديمي بعيداً عن المواقف أو الأغراض المسبقة. فمن المعلوم إن ما جرى للعراق بعد نيسان عام 2003 يمثل بحد ذاته فيصل للتفرقة بين أداء مرتبك جر الويلات للعراق، وبين وضع مرتبك لا نعرف مآلاته، سوى وعود ووعود !!. وإذا كان الارتباك الأول ولى من غير رجعة ، فإن الارتباك الثاني هو الواقع المعاش الذي ينبغي أن يكون محطة نقاش وطنية للوصول به إلى حالة الاستقرار لا تأكيداً على مصداقية الموقف فحسب بل لأننا عراقيون ، همنا واحد، وإطار أدائنا واحد، لا فرضاً للنفس بل إعانة للذين ابتلوا بتبعات التغيير. فالكثير من العراقيين الذين يتمسكون بميولهم هم دعاة إصلاح وبناء وبحاجة للمشاركة وفقاً لقاعدة المزاوجة بين الرأي والأداء السياسي، القارب الذي سيحمل الجميع نحو الهدف المراد الوصول إليه، وتجاوزاً لمعضلات الخلاف الناشئة ، بل الفاعلة والتي أخذت تطل برأسها كلما توجه

العراقيون للجديد حتى صاروا متحفزين لمواجهة الجديد وقد دب بينهم الخلاف، هل المطلوب تأهيل العراقيين لتقبل الجديد، أم إنهم سيكونون مادة لدفع التأهيل باتجاه ما؟!.

ولعل من أهم تلك المنظومات، تأسيس مقومات خطاب سياسي يؤمن بالآخر لا بتهيئة مستلزمات نعيه أو نفيه كلازمة ضرورية لإتمام العملية الديمقراطية والتي ينبغي الاتفاق من جديد على الشروط المكونة لها بحيث تصبح مرآة عاكسة لبنى إيمانية قيمية، وتاريخية ومعرفية لا تنكر الدولة ولا الأمة ولا تستهزأ بالمجتمع وفعالياته المختلفة وسلمية مقاصدها، بل تسعى إلى خلق المعنى الحقيقي للمرجعية الموحدة والمؤهلة لإعادة إنتاج الدولة وتأسيس المجتمع العراقي الموحد على أسس صلبة من التعاش التسامحي المعتمد على منظومة موحدة تؤدي بوجودها مهمة الرقيب على من يشتط منها، لا تقبل التأويل ولا تتحمل مخططات التمويه التي تكون فخاً لمن يجتهد أو يدعم أو يمارس حقه الطبيعي في التعبير عن رؤيته بإخلاص وإيمان والتزام.

وهكذا يكون الخطاب الموحد عتبة وفاق يرنو لها بصفاء رؤية ونقاء سريري، وإذا ما صادفنا خطل أو تقصير نفتش عن تداعياته في ذاتنا لا نرميه على الوطن لنقتص منه وكأنه ساحة لتصفية الحسابات، طالما بدت الديمقراطية خياراً مصيرياً وواجباً ينبغي إتمامه ضمن إطار الجبلة التي نحملها لصياغة انسانيتنا حتى لو كلفنا ذلك تضحيات وتضحيات ، هي بمنظار التجربة انجازات في سياق إعادة اكتشاف الذات العراقية الموحدة من جديد.

ولو خرج العراقيون من قيلولتهم السياسية لرأوا بوضوح ما يستوجب عليهم فعله. ففي الوقت الذي كان ادخال العامل السياسي في بانروما البناء محظوراً في السنين الخوالي فوجئنا وإذا بالعمل السياسي هو المهم كونه مستودع القرار، وعنوان السيادة، وساحة البناء الاستراتيجي. زاد ذلك الهم قسوة الغياب المستمر للأداء الموحد، والتأرجح العقيم بين ما ينبغي أن يكون، وبين الشعور المقيم بالعجز، حتى بدا الساسة منشغلين بالأسئلة دون الوصول إلى أجوبة مقنعة طالما ظل الصراع متمادٍ في الزمن بين المطالب، والاستعجال في استرداد ما توصف بالحقوق المسلوبة!!. ورؤية ذلك الصراع لا يمكن أن تتم دون حث جماعي يدين فيه الجميع بالشعور اللامتناه للوطن ينفض عنهم الأعياء، ويجهزهم بقوة المطالبة، وعزم متجدد للبناء. فهل نحن قادرون على فهم وطننا ونشعر بمحنته؟! ذلك هو السؤال. والإجابة عليه تكون بوابة لتوظيف ما نحمله من رؤى كي يتحول وطننا إلى نموذج ديمقراطي أصيل.